الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية

دراسة مقارنة بين الجزائر وقطر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبين:

- عمارة عصام الدين
- بوسهل فوزي

الأستاذ (ة) المشرف (ة):

حوحو فطوم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
رايس عبد الحق	استاذ	رئيسا	بسكرة
حوحو فطوم	محاضر أ	مقررا	بسكرة
قرفي يمينة	محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2025/2024

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما نتقدم بالشكر إلى والدينا الكريمين لدعمهما المتواصل لنا

ونتوجه بالشكر إلى أستاذتنا المشرفة "**حوحو فطوم**" اعترافا بجميله أولا على قبوله الإشراف على هذه الدراسة وثانيا على توجيهاته ونصائحه.

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل.

الإهداء

فخرا وشرفا أعتز بها فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال،

إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي.

" أمي"

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقني قطرة الحب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة، إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

" أبي"

إلى إخواني وأخواتي وفقهم الله لما يحبه ويرضاه إلى أستاذي المشرف على جميل عطائه، الذي أنار سبيل هذا العمل ورسم طريقه فله منا كل التقدير والاحترام.

ملخص الدراسة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية وإبراز التأثير الذي يطرأ عليها، وقد تم إسقاط مجال الدراسة على دولة قطر والجزائر، وتم اختيار الصادرات والواردات الخارجية للفترة (2020–2024) ، إضافة للتركيبة السلعية للواردات والصادرات للفترة (2020–2024) من أجل الدراسة، كما تم الاعتماد في تحقيق هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عموميات حول الاقتصاد الرقمي وكذا ماهية التجارة الخارجية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي له أهمية كبيرة في اقتصاد الدول ما يجعله تؤثر على التجارة الخارجية وتعزيزها ما يساهم في توسيع أسواقها والمنافسة مع الدول الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التجارة الخارجية، تطبيقات الاقتصاد الرقمي، التحول الرقمي، التجارة الإلكترونية.

Abstract:

The study aimed to explore the role of the digital economy in enhancing foreign trade and to highlight its impact. The study focused on Qatar and Algeria, selecting exports and imports for the period (2020–2024), in addition to the structure of imports and exports for the same period (2020–2024). To achieve this objective, the study adopted the descriptive analytical method through examining data on the digital economy and the importance of foreign trade.

The study concluded that the digital economy plays a significant role in the economies of countries, influencing foreign trade and enhancing it, thereby helping to expand markets and compete with major countries.

Keywords: Digital economy, foreign trade, digital economy applications, digital transformation,e-commerce.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	II-I
قائمة الجداول والأشكال	IV-III
ملاحق الدراسة	V
مقدمة	أ-ب-ج-د-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	07
المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الرقمي	08
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه	09
المطلب الثاني: أهمية الاقتصاد الرقمي وعناصره	11
المطلب الثالث: أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي	14
المطلب الرابع: متطلبات الاقتصاد الرقمي ومؤشرات قياسه	15
المطلب الخامس: تحديات الاقتصاد الرقمي	19
المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية	21
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	22
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	23
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	24
المطلب الرابع: سياسة التجارة الخارجية	26
المطلب الخامس: أثر رقمنة الاقتصاد على التجارة الخارجية	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز التجارة الخارجية في دوة قطر	
تمهيد	34

المبحث الأول: رقمنة الاقتصاد في دولة قطر	35
المطلب الأول: المشاريع الرقمية في دولة قطر	35
المطلب الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للاقتصاد الرقمي في دولة قطر	37
المطلب الثالث: المؤشرات المرتبطة بتقييم أداء الاقتصاد الرقمي بدولة قطر	38
المبحث الثاني: التجارة الخارجية في قطر	46
المطلب الأول: اصلاحات التجارة الخارجية بدولة قطر	46
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في دولة قطر للفترة (2020-2024)	47
المطلب الثالث: هيكل التجارة الخارجية القطرية للفترة (2020-2024)	51
المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي في الجزائر	56
المطلب الأول: مؤشرات رقمنة الاقتصاد في الجزائر	56
المطلب الثاني: التجارة الإلكترونية في الجزائر	61
المطلب الثالث: واقع رقمنة أهم القطاعات الجزائرية المرتبطة بالتجارة الخارجية	63
المطلب الرابع: تحديات وآفاق الاقتصاد الرقمي في الجزائر	65
المطلب الخامس: المقارنة بين قطر والجزائر	69
خلاصة الفصل	71
الخاتمة	73
قائمة المراجع	77
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مفاهيم تطبيقات الاقتصاد الرقمي	14
02	نظرة عامة لأداء دولة قطر للأبعاد الاسترتيجية موزعة على المحاور	40
03	ترتيب دولة قطر وفق عوامل احتساب الترتيب	42
04	هيكل الصادرات القطرية للفترة (2020-2024)	51
05	هيكل الواردات القطرية للفترة (2020-2024)	52
06	أهم عملاء قطر لسنة 2024	53
07	أهم موردي قطر لسنة 2024	54
08	مؤشر التنافسية العالمي الخاص بالجزائر	66
09	نقاط التشابه بين قطر والجزائر في مجال الاقتصاد الرقمي	69
10	نقاط الاختلاف بين قطر والجزائر في مجال الاقتصاد الرقمي	70

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	متطلبات الاقتصاد الرقمي	16
02	العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	25
03	ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر الاقتصاد العربي الرقمي	39
04	قيمة المؤشر وفقا لركائز الأساسية	39
05	الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2024	42
06	ترتيب الدول وفق مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة الإجمالي لعام 2024	43
07	نتائج البلدان وفق الركيزة الأولى لمؤشر GEMS (توفر الخدمة وتطورها)	44
08	نتائج البلدان وفق الركيزة الأولى لمؤشر GEMS (استخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها)	44
09	نتائج البلدان وفق الركيزة الأولى لمؤشر GEMS (الوصول إلى الجمهور)	45
10	تطور الصادرات القطرية للفترة (2020-2024)	48
11	تطور الواردات القطرية للفترة (2020-2024)	49
12	تطور الميزان التجاري للفترة (2020-2024)	50
13	أهم 05 دول للصادرات القطرية	54
14	أهم 05 دول استيراد لقطر	55
15	اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر للفترة (2019-2025)	57
16	عدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر للفترة (2019-2024)	57
17	تطور شبكة اتصال الهاتف المحمول والثابت في الجزائر	58

ملاحق الدراسة

الرقم	عنوان الملحق
01	نموذج التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

مقدمة

إن الإنتشار الواسع والمتسارع للتقنيات الحديثة خاصة تلك المرتبطة بوسائل الإعلام والإتصال والإنترنت، ساعد على الولوج إلى عصر رقمي مبني على التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات، فأصبحت تقنية المعلومات والإتصالات المحرك الرئيسي للتغيير الإجتماعي والإقتصادي والسياسي على المستوى العالمي، ليشمل جميع نواحي الحياة ومنها الحياة الإقتصادية، حيث ظهر العديد من المصطلحات كالإقتصاد الرقمي، الإقتصاد الإلكتروني، الإقتصاد الجديد، اقتصاد الانترنت.... وكلها تصب تحت مصطلح واحد ألا وهو الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على وسائل الاتصالات الحديثة والانترنت. فالتوجه نحو الاندماج بهذا الاقتصاد الجديد أصبح يشكل أداة للكثير من الدول لتعزيز تجارتها الخارجية من جهة ويشكل تهديدا للدول المتخلفة عنه من جهة أخرى.

ومن أجل تعزيز التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها على الصعيد العالمي لا بد من اتباع التحديثات الدائمة في مجال رقمنة الاقتصاد والتي بدورها تعتبر المحرك الرئيسي لنمو التجارة الخارجية في العصر الحديث وكذا تساهم في تسهيل التبادل التجاري بين الدول ويعزز التواصل بين الأسواق المختلفة، كما تغذي أيضا رقمنة الاقتصاد متطلبات التجارة التي توجهت نحو ايجاد آليات عالمية جديدة للتبادل.

وفي هذا الإطار تسعى دولة قطر كغيرها من الدول إلى تعزيز تجارتها الخارجية بالتوجه نحو رقمنة الاقتصاد القائم على مجموعة من المتطلبات أهمها الاستثمار في البحث والتطوير، كما أن التوجه نحو الاقتصاد الرقمي راجع إلى ايجاد بدائل للتجارة وتنويع الاقتصاد، وبناء اقتصاد أكثر تكاملا ومرونة.

لذلك يعتبر الربط بين الاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية في الدراسات الاقتصادية مجالا بحثيا خصبا يساعد الدول على تحديد الفائدة من تطبيق واستغلال رقمنة الاقتصاد في تعزيز التجارة ما يعكس اقتصاد الدول.

1- إشكالية الدراسة

نظرا للاهتمام الكبير برقمنة الاقتصاد لكونها عاملا مؤثرا في نمو اقتصاديات الدول وكذا دورها الكبير في تعزيز التجارة الخارجية من خلال تسهيل التبادل والتعامل التجاري بين الدول وكذا تعزيز التواصل بين الأسواق وغيرها، حيث تسعى الدول لاعتمادها من أجل تنويع اقتصادها ويكون اقتصاد أكثر تكاملا ومرونة. وبناء على هذا يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

كيف يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية القطرية؟

2- التساؤلات الفرعية

للتمكن من الإجابة على إشكالية البحث أعلاه، قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل فعلا رقمنة الاقتصاد أصبحت حتمية على مختلف الدول النامية والمتقدمة؟
- هل استغلت قطر تطبيقات الاقتصاد الرقمي الداعمة للتجارة الخارجية؟
- كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يعزز التجارة الخارجية القطرية؟

3- فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- إن استخدام وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيات المتطورة خاصة الانترنت والتعاملات الرقمية في العصر الحديث لم يعد مطلوبا فقط على الدول بل أصبح ضرورة حتمية عليهم من أجل أن تضع قدما لها بين الدول وتستطيع التنافس بينهم.
- حققت الدولة القطرية تحسن كبير في مجال التجارة الإلكترونية، ولازالت تتقدم في هذا المجال وتنافس دول عربية وعالمية ومقارنة ببعض الدول الكبرى تكون أقل تقدما في بعض الجوانب التقنية المتخصصة.
- هناك بوادر ودلائل إيجابية لأثر رقمنة الاقتصاد القطري على التجارة الخارجية خاصة في مجال التجارة الالكترونية من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية ما جعلها تصل إلى أسواق جديدة.

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع في تحديد الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية، كما تكمن أهمية البحث في معرفة وتحديد وضع قطر بالنسبة للاقتصاد الرقمي ومدى استعدادها بتقديم متطلبات ومؤشرات تبين واقع تبني التكنولوجيا وكيفية استغلالها بالمعاملات التجارية.

5- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تحديد دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية من خلال دراسة أثر الرقمنة على المنافسة، التمويل وحقوق الملكية.
- معرفة مدى تبني الاقتصاد الرقمي من طرف دولة قطر وتأثير ذلك على اقتصادها.
- تقييم وضع قطر بالنسبة لأداء تطبيقات الاقتصاد الرقمي الداعمة للتجارة الخارجية.
- التعرف على مدى جاهزية قطر للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

6- أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع الدراسة يعود لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية وهي كالآتي:

- **أسباب ذاتية:**

- الميول الشخصي في تناول هذا الموضوع.

- **أسباب موضوعية:**

- حداثة الموضوع وأهميته والسعي لفتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.
- الإنتشار الواسع للرقمنة وإيجابيات استخدامها في الدول المتقدمة في جميع القطاعات.
- معرفة ما مدى مواكبة الاقتصاد القطري للاقتصاد الرقمي.
- تحديد أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لرقمنة اقتصادها ودعم تجارتها الخارجية.

7- منهج الدراسة

للإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية بغية الإلمام والإحاطة بمختلف المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بجوانب الموضوع، وتقديم وصف دقيق لها وتحليل علاقاتها الترابطية، ويظهر ذلك من خلال تقديم كل ما يتعلق بالاقتصاد الرقمي من أبرز تطبيقاته المعززة للتجارة الخارجية إلى مؤشرات قياسه وأهم متطلباته وتحدياته، بالإضافة إلى المفاهيم المرتبطة بالتجارة الخارجية والعوامل المؤثرة عليها. أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لإبراز دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية من خلال تحليل الجداول والاحصاءات التجارية ومؤشرات الاقتصاد الرقمي والتحديات التي تواجه الدولة أيضا.

8- حدود الدراسة

الحدود المكانية: دولة قطر

الحدود الزمانية: تم الاعتماد على معلومات دولة قطر خلال الفترة (2020 إلى 2024)

9- الدراسات السابقة

- دراسة عز الدين علي (2014)، بعنوان أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، (مذكرة ماجستير)، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها معرفة مدى مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في الجزائر وخاصة في ظل الاصلاحات والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها من طرف الباحث أنه اندماج

الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي يهدف إلى الاستفادة من مزايا التخصص والحصول على التكنولوجيا والاستفادة من اتساع السوق، بالإضافة انه تم التوصل إلى أن الاصلاحات لم تنجح في التخلص من التبعية للمحروقات.

- دراسة بارزان زياد عزيز مامندبراني (2021)، بعنوان أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في عدد من الدول النفطية مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة 2003-2019، (مذكرة ماجستير)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات اتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق واقتصاديات الدول النفطية المشابهة له مع التركيز على التحليل الكمي لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي فيها للمدة 2003-2019، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث أنه اتضح أن التجارة الخارجية ذات أهمية في النشاط الاقتصادي لكل دولة وحسب قدرتها الانتاجية، كما تسعى التجارة الخارجية اقتصاديا للحصول على السلع والخدمات بأقل كلفة ممكنة وتعمل على تصريف الفائض الانتاجي منها للحصول على موارد مالية من العملات الصعبة والنقد الأجنبي مما يساهم في الاستثمار وتحقيق الرفاهية.
- دراسة بلال نصيرة، فريدة كافي (2022)، بعنوان دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التطور الاقتصادي بالشرق الأوسط في ظل التنويع الاقتصادي – تجربة الإمارات العربية المتحدة –، (مقال)، وتهدف هذه الدراسة إلى التطرق لدور الاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تحقيق النمو والتطور الاقتصادي بالبلد، وكذا معرفة مؤشرات الاقتصاد الرقمي بها، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها هو مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق التطور الاقتصادي الإماراتي من خلال مجموعة من التقنيات والآليات.
- دراسة محمود عبد الرحمان السيد البهلول (2023)، تحت عنوان أهمية الاقتصاد الرقمي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، (مقال)، تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية الاقتصاد الرقمي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي في ظل تحديات الرقمنة ومرونة الأعمال المرتبطة بنمو الاقتصاد الرقمي، وكذا الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الواقع الرقمي، حيث أثبتت الدراسة النتائج التالية: توفير الخصوصية وإجراءات أمنية كافية لإتمام عملية التبادل التجاري الرقمي.

➢ **الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة**

تطرقت الدراسات السابقة إلى الإطار المفاهيمي حول الاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية، لكن كل دراسة ركزت على زاوية معينة وقامت بتحليلها وتشخيصها بغرض الوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق في

اقتصاد الدول، وكذلك قلة الدراسات التطبيقية والأكثرية اللجوء إلى أداة الاستبيان واختيار عينات ذات علاقة بالتجارة الخارجية والاقتصاد الرقمي لإعطاء مصداقية للنتائج المتحصل عليها.

تشترك دراستنا مع الدراسات السابقة فيما يلي:

- التطرق إلى الاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية.
- التطرق إلى أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي.
- تعريف التجارة الخارجية وأهميتها.
- التطرق إلى العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية.

وما يميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة هو التطرق إلى أهم وأبرز النقاط التي جاء بها الاقتصاد الرقمي، وكذا ابراز أثر الاقتصاد الرقمي على التجارة الخارجية.

10- هيكل الدراسة

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.

- **الفصل الأول للدراسة:** المعنون ب" **الإطار النظري للدراسة** " تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى عموميات حول الاقتصاد الرقمي، أما بخصوص المبحث الثاني درسنا فيه ماهية التجارة الخارجية.
- **الفصل الثاني للدراسة:** كان بعنوان " **الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز التجارة الخارجية**" تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول تعرفنا فيه على التجارة الخارجية في قطر، بينما المبحث الثاني تم فيه التطرق إلى رقمنة الاقتصاد في دولة قطر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

- **المبحث الأول:** عموميات حول الاقتصاد الرقمي
- **المبحث الثاني:** مؤشرات وتحديات الاقتصاد الرقمي
- **المبحث الثالث:** ماهية التجارة الخارجية

تمهيد:

إن التطور الكبير والإنتشار السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى تغيير أساليب ممارسه الأنشطة الإقتصادية وأساليب حياة الأفراد، فنتج عن ذلك التحول من الإقتصاد التقليدي وظهور نوع جديد من الإقتصاد يسمى الإقتصاد الرقمي، والذي يعتمد على تطبيق التكنولوجيات الرقمية القائمة على الإنترنت في جميع القطاعات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، كما أدى الاقتصاد الرقمي إلى إنعاش القدرة التنافسية وإتاحة سبل جديدة للوصول إلى الاسواق الخارجية.

والإندماج بهذا الاقتصاد الجديد يشكل أداة للكثير من الدول لتعزيز تجارتها الخارجية لكون هذه الأخيرة تحتل مكانة مرموقة في اقتصاديات الدول والاقتصاد الدولي على حد سواء.

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الرقمي.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الرقمي

أدى الغزو التكنولوجي للمعلومات والاتصال إلى إحداث تغييرات جوهرية في أنماط الحياة في مختلف مجالاتها منها المجال الاقتصادي، فحدث تغيرا في أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، ونتج عنه ظهور نوع جديد من الاقتصاد عرف " **بالاقتصاد الرقمي** " فهذا الأخير كفيل بتحقيق أحداث جديدة تؤثر ايجابا على المصالح الاقتصادية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى عموميات حول الاقتصاد الرقمي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه

المطلب الثاني: أهمية الاقتصاد الرقمي وعناصره

المطلب الثالث: أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي

المطلب الرابع: متطلبات الاقتصاد الرقمي ومؤشرات قياسه

المطلب الخامس: تحديات الاقتصاد الرقمي

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه

نتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم التي تطرق لها الباحثون للاقتصاد الرقمي، بالإظافة إلى التعرف على خصائص.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي

لغة: رقم: يُرقم، ترقيما.

والرقمية اسم مؤنث منسوب إلى رقم مثل شبكة رقمية أو صحيفة رقمية (نعمة، 2015، صفحة 06).

اصطلاحا: تعددت الآراء حول ايجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه ما يلي:

يقصد بالاقتصاد الرقمي ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدول من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فتره ما (أبو شعيشع السيد، 2018، صفحة 07).

كما يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشريه ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شذى مجالات الحياة (السيد، 2018، صفحة 12).

أيضا يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تسهل عمليه تدفق كل من المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم وفي أي وقت (العلمي، 2013، صفحة 04).

وهناك تعريف آخر للاقتصاد الرقمي على أنه ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته بوصفها المورد الجديد للثورة ومصدر إلهام للإبتكارات الجديدة (السيد، 2018، صفحة 12).

كما يعرف أيضا الاقتصاد الرقمي هو اندماج العديد من التقنيات ذات الأغراض العامة ومجموعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها الأشخاص عبر الإنترنت والتقنيات ذات الصلة، يشمل البنية التحتية المادية التي تعتمد عليها التقنيات الرقمية (خطوط النطاق العريض، وأجهزة التوجيه)، والأجهزة المستخدمة للوصول (أجهزة الكمبيوتر، والهواتف الذكية)، والتطبيقات التي تشغلها (Google

وSalesforce) والوظائف التي توفرها (إنترنت الأشياء، وتحليلات البيانات، حوسبة سحابية) (مكاوي و سعيدي، 2023، صفحة 214).

من خلال جملة التعاريف السابقة يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه:" المجال الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر الأنترنت ويعتمد على التكنولوجيا الحديثة وتطور المعلومات، مما يسهل حركة السلع والخدمات في أي مكان في العالم وفي أي وقت، كما يعتبر الاقتصاد الذي يتعامل مع المعاملات الرقمية."

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الرقمي

ظهر الاقتصاد الرقمي نتيجة للتطور المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة أعداد الحاسبات الإلكترونية واستخدامها في المعاملات، وتزايد أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت واستخدام البرمجيات الجاهزة في الأنشطة التعليمية والتدريبية. هذا ويتسم الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه ومنها ما يلي: (فوزى، 2017، الصفحات 128-129)

- يتسم بالعمل على نشر المعرفة ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية، والمؤسسات الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية والإدارة الإلكترونية.
- أنه اقتصاد شبكي وافتراضي؛ حيث يعتمد على تكنولوجيا الإعلام وشبكات الاتصال.
- يتسم بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة؛ فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
- التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة بدون أوراق كآلية جديدة للتسجيل والتخزين والاسترجاع ونقل المعلومات، مما يسهل من عملية اتخاذ القرار ويزيد سرعتها.
- تحول المنتجات محل المنافسة من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي والتقني بمعنى إضافة عنصر المعلومات إلى جانب عناصر الإنتاج التقليدية والتي تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية.
- يتسم بالمرونة في التكيف مع المتغيرات والمسجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغيرها بالإضافة إلى القدرة على التجديد والابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة.

كما يمكن تلخيص خصائص الاقتصاد الرقمي في العناصر التالية: (Rjam, Wassel, & Saada, 2018, p. 44)

- توفر المعلومات لمتخذي القرار؛
- أصبحت المعلومة في الاقتصاد الرقمي عنصر قوة؛
- إلغاء الحدود والقيود الاقتصادية التقليدية؛
- يرتكز الاقتصاد الرقمي على مستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع؛
- الاعتماد الرئيسي للأنترنت في مختلف العمليات والمعاملات؛
- ظهور البيع الإلكتروني، العقد الإلكتروني (التجارة الإلكترونية)؛
- يتأثر الاقتصاد الرقمي بصفة مستمرة بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ظهور العولمة الرقمية؛
- ظهور المؤسسات الرقمية؛
- ظهور انترنت الأشياء.

المطلب الثاني: أهمية الاقتصاد الرقمي وعناصره

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية الاقتصاد الرقمي، وكذا ابراز عناصره المتفاعلة مع بعضها حتى تجعل من الاقتصاد الرقمي فعال جدا منها.

الفرع الأول: أهمية الاقتصاد الرقمي

يشكل الدور الذي تلعبه الرقمنة في الوسائل الاقتصادية عاملا رئيسيا في ظل القدرة الكاملة على تحقيق الإستفادة المثلى، إذ يمكن تبيين أهمية الاقتصاد الرقمي على النحو التالي: (زيدان، 2022، الصفحات 19-20)

- زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء وتقليل تكاليف الأداء وتطوير نوعيته عن طريق استخدام الأساليب المتقدمة والوسائل التقنية الخاصة بالاقتصاد الرقمي؛
- زيادة الدخل القومي من خلال إنشاء المشاريع وزيادة عوائدها المالية وتطوير نوعيته عن طريق استخدام الأساليب المتقدمة والوسائل التقنية الخاصة بالاقتصاد الرقمي؛
- توفير فرص عمل عديدة ضمن مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تتميز هذه الفرص بأنها متنوعة ومتزايدة وواسعة؛
- تطوير الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد بشكل سريع ومستدام؛

- توفير البيئة الضرورية لجذب وتوسع الاستثمارات وخصوصا في مجالات المعرفة العملية والعلمية مما يؤدي إلى بناء رأس مال معرفي يساهم في تزايد إنتاج المعرفة؛
- التقليل من استخدام الموارد الطبيعية من خلال الإعتماد على موارد المعرفة وتطويرها ويؤدي ذلك إلى ضمان استمرار وديمومة تطور الأنشطة الاقتصادية؛
- تغيير هيكلة الاقتصاد ككل إذ يؤدي إلى زيادة الإهتمام بالإنتاج الرقمي ويعزز الإستثمار برأس المال الرقمي ويدعم ويشجع الصادرات الصناعية الخاصة بالمنتجات الرقمية الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري.

كما تظهر أهمية الاقتصاد الرقمي فيما يلي: (منشاوى، 2024، صفحة 209)

- يلعب الاقتصاد الرقمي دورا حاسما في انشاء مجتمعات " ذكية " حيث تستخدم جميع الجهات الفاعلة والسلطات الحكومية وقطاع الأعمال والمواطنون، أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها إتخاذ قرارات فعالة؛
- ولا تقتصر أهمية الاقتصاد الرقمي فقط في معالجة بعض المشكلات الملحة، مثل استنفاد الموارد الطبيعية والتبعية والبطالة وعدم كفاءة الحكومة فحسب بل له فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة للأفراد والمجتمعات في مختلف المستويات؛
- يسمح الاقتصاد الرقمي بأتمتة العمليات التجارية مما يؤدي إلى تقليل تكاليف المعاملات؛
- تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة القدرة الإنتاجية؛
- يوفر فرص عمل جديدة للشباب مما يؤثر على التوظيف وريادة الأعمال وتسريع النمو الاقتصادي؛
- كما أنه يعزز تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم وتحقيق الشفافية؛
- كما يحسن التفاعل بين المواطنين وحكوماتهم،
- يؤثر التحول الرقمي على العلاقات البشرية والسلوك الفردي من خلال تسهيل التواصل والاندماج الاجتماعي.

الفرع الثاني: عناصر الاقتصاد الرقمي

أدى التسارع إنتشار شبكة الأنترنت عالميا إلى نمو الاقتصاد العالمي مما يشكل ضغط كبير على اقتصاديات الدول للتنافس فيما بينها على مستوى المنظمات والمؤسسات في البيئة العالمية الجديدة التي أصبحت فيها المعارف والمعلومات الجزء الأساس للعمل والتنافس، وهنا يبرز دور الدولة في دعم الباحثين ومؤسسة البحث والتطوير وتشجيعهم لتحسين ظروف الاقتصاد محليا ودوليا، لذا يشتمل

الاقتصاد الرقمي على مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها حتى تجعل من الاقتصاد الرقمي فعال جدا منها: (نعمة، 2015، الصفحات 14-15)

- **المنتجات الرقمية:** هي الصفة الأساس التي تميز الاقتصاد الرقمي ولا تشمل على البرامج الإلكترونية والموسيقى والفيديو فقط بل تتعدى ليشمل الكتب والجرائد والمجلات الرقمية وكذلك الخدمات الرقمية التي تقدم مثل حجز التذاكر السفر والخدمات المصرفية وحتى ظهور العملة الإلكترونية والخدمات الحكومية كل ذلك أدى إلى ظهور المجتمعات الرقمية وإن ما يميز المنتجات الرقمية هو إمكانية انتاجها حسب رغبة الزبائن وأن الإنتاج الرقمي تكون تكلفته الحدية صفر حيث أن الجزء الأكبر من تكاليفها هو التكاليف الثابتة أما التكاليف المتغيرة هي قليلة جدا.
- **المستهلكون:** يمتاز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين فكل من يدخل على الشبكة العنكبوتية يعد زبون محتمل أن يستهلك السلعة الموجودة حيث بإمكانهم البحث والإختيار وحتى المساومة بسبب وجود عدد كبير من السلع الرقمية المعروضة التي تتيح له حرية الإختيار.
- **البائعون:** وهم كل مؤسسة أو منظمة تعرض منتجاتها على الأنترنت فالترويج والدعاية والإعلان يتم الكترونيا خاصة في السلعة التي لا تكون مادية ملموسة بل هي افتراضية مثل أمازون دوت كوم (Amazon.com) ومنظمة ياهو (Yahoo) وأن السوق الافتراضي هو سوق يمتاز بحرية الدخول والخروج إليه بسبب عدم وجود عوائق تمنع الدخول.
- **المنظمات المسؤوله عن الهياكل القاعدية:** أي تتمثل بمنظمات والجهات المسؤولة عن توفير البرامج والحاسبات الإكترونية وشبكات الاتصال وتوفير الهيئات الإستشارية من أجل ضمان سير العملية بجودة وكفاءة عالية.
- **الأنظمة والقوانين:** أي سن الأنظمة والقوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي من أجل تقليل الآثار السلبية وحماية المستهلكين والعاملين في ظل فضاء النطاق العريض.

المطلب الثالث: أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي

من أبرز التطورات التي نشهدها في الفترة الأخيرة هو سيطرة الأنترنت على الكثير من مجالات الأعمال والحياة، ومن الصعوبة إيجاد مجال لم تلجأ إليه الأنترنت، ولذلك برز الاقتصاد الرقمي الذي لديه العديد من التطبيقات في مجالات الحياة من الإدارة، التجارة، الحكومة، وغيرها من التطبيقات، وسنحاول عرض أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي كالآتي:

الجدول رقم(01): مفاهيم تطبيقات الاقتصاد الرقمي

تطبيقات الاقتصاد الرقمي	مفهومها
التجارة الإلكترونية	تعرف منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها:" مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات بوسائل إلكترونية. "
التسويق الإلكتروني	هو عبارة عن تسويق المنتجات عن طريق شبكة الأنترنت أي يتم عرض منتجات الشركات في الأنترنت وتتم عملية البيع والشراء عن طريق الأنترنت.
الإدارة الإلكترونية	الإدارة الإلكترونية تعرف بأنها منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونيا وعبر الشبكات، وتقوم كذلك بإنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ القرارات من خلال استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في داخل المنظمة.
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنترنت للوصول إلى حكومات أفضل.
الأعمال الإلكترونية	تعرف الأعمال الإلكترونية بأنها جميع الأعمال التي يمكن انجازها باستخدام المنتجات التقنية المختلفة كالحواسيب وشبكة الأنترنت.
البنوك الإلكترونية	تعرف البنوك الإلكترونية بأنها قيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية عن بعد باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا على مدار 24 ساعة وكل أيام الأسبوع سواء على المستوى المحلي أو الدولي وبسرعة عالية وبتكلفة أقل وبدقة، مع وجود عنصر الأمان في المعاملات وبدون تنقل العميل إلى المصرف.

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على دراسات سابقة:

المطلب الرابع: متطلبات الاقتصاد الرقمي ومؤشرات قياسه

يتطلب الوصول للاقتصاد الرقمي وجوب توفر العديد من المتطلبات، ويمكن قياس مدى فعاليته بالعديد من المؤشرات التي من خلالها يتم التغلب على بعض التحديات التي تواجهه.

الفرع الأول: متطلبات الاقتصاد الرقمي

يعتمد التحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد رقمي على رأس المال البشري مبنياعلى القاعدة التكنولوجية التي تتطلب بالدرجة الأولى التجاوب مع المتطلبات والمتغيرات المختلفة لكونها مجموعة من العناصر الأساسية المتكاملة والمترابطة التي تدعمه وتثبت وجوده بوصفه اقتصادا قويا، وتتمثل البنية التحتية لما يحتاجه من عناصر مادية وغير مادية تؤدي إلى فعاليته، وتعتبر أهم متطلبات اللازمة لتطبيق الاقتصاد الرقمي تتمثل بالتالي : (الديراوي، 2021، صفحة 348)

أولاً : المتطلبات الفنية: وتشمل:

- تحسين البنية التحتية والارتكازية للاتصالات والمواصلات.
- تحسين أداء العاملين بما يتوافق مع متطلبات التطوير
- توفير الأدوات المناسبة للتشغيل بكفاءة وفاعلية وتحديثها باستمرار.
- بناء قاعدة معلوماتية مرتبطة محلياً وإقليميا ودولياً.

ثانياً: المتطلبات الاقتصادية: وتشمل:

- تخصيص مبالغ كافية للقيام بنشاطات البحث والتطوير في مجال الاقتصاد الرقمي
- دعم الصناعات الالكترونية وأساسياتها وتشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي .

ثالثاً :المتطلبات الاجتماعية: وتشمل:

- إيجاد أنماط العمل الجماعي ونشر روح التعاون بين مجموعات العمل المختلفة.
- تُبني آليات تشجيع الأفراد على تقبل ثقافة التغيير والتطوير.
- العمل على تغيير وتحديث أنماط الثقافة التنظيمية السائدة بما يتلاءم مع ثقافة الاقتصاد الجديد.

رابعاً : المتطلبات الإدارية: وتشمل:

- تعيين قيادات إدارية قادرة على التغيير.
- اعتماد الهياكل اللامركزية والمرنة وإعادة هندسة الأعمال والعمليات داخل الشركات.
- إنشاء وحدات تنظيمية تتولى إدارة تطوير مستلزمات الاقتصاد الرقمي.

خامسا: متطلبات أخرى: وتشمل:

- إصدار قوانين وتشريعات تنظم عملية التبادل عبر قنوات الاقتصاد الرقمي وتحمي مصالح الأطراف.
- توفير مقومات الأمن والخصوصية على الشبكة.
- توفير مبادئ حماية حقوق الملكية الفكرية واحترام الخصوصيات.

والشكل التالي يلخص متطلبات الاقتصاد الرقمي كما يلي:

الشكل رقم (01): متطلبات الاقتصاد الرقمي

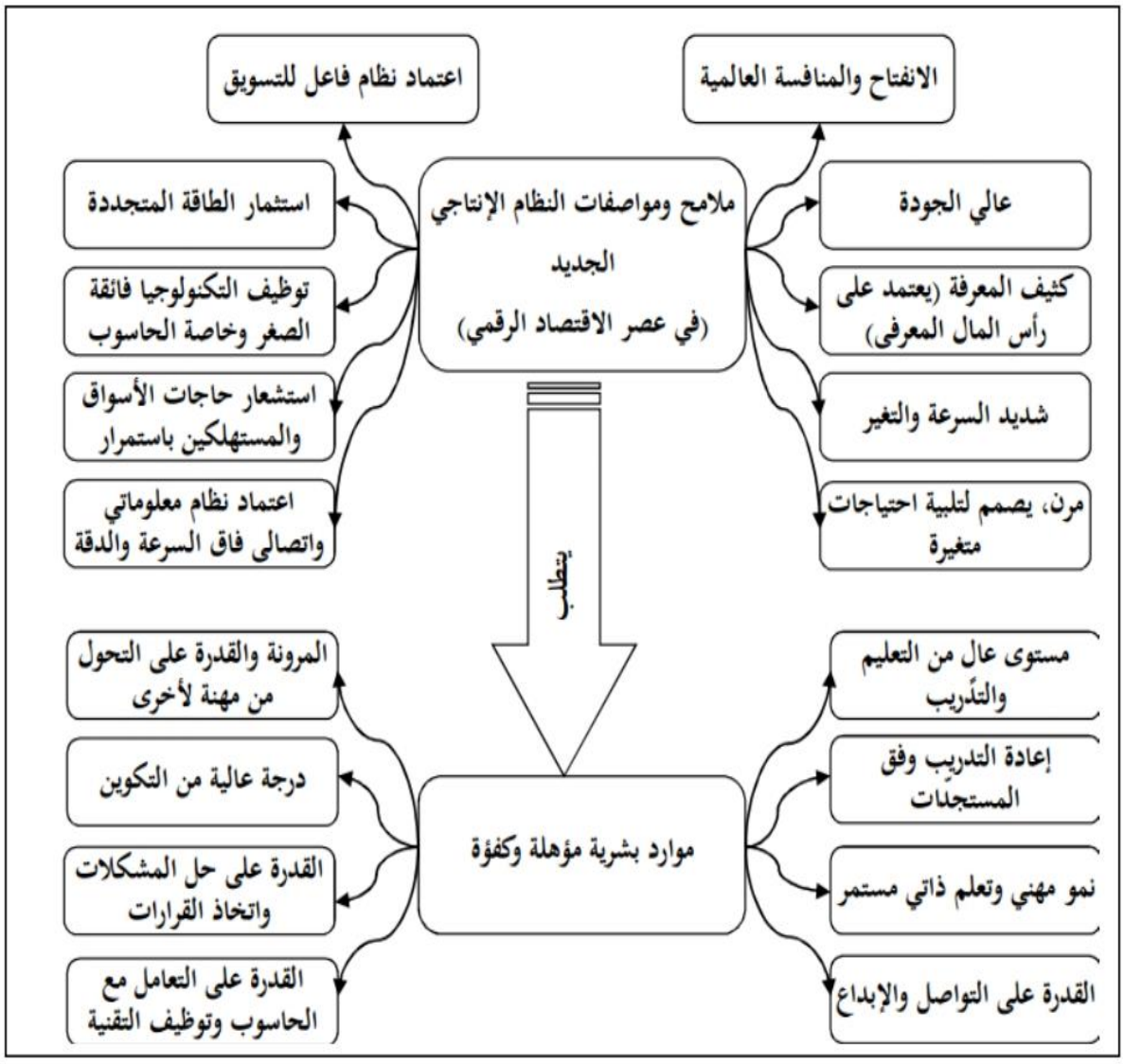

المصدر: (Rjam, Wassel, & Saada, 2018, p. 46)

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي

بعد الإنتشار الواسع والجدل الكبير حول الاقتصاد الرقمي وتحول معظم الدول المتقدمة إليه، طرح العديد من الإشكال حول وضع مؤشرات محددة، فقياس حجم الاقتصاد الرقمي يخضع لصعوبات كثيرة ويصاحبه جدل كبير. وترى بعض منظمات أبحاث السوق ضرورة التمييز بين الاقتصاد الرقمي "المباشر" و"غير المباشر"، حيث أن المساهمة المباشرة هي النشاط الاقتصادي المتصل بالأنشطة التجارية الخالصة عبر الإنترنت، وترتبط المساهمة غير المباشرة بالنشاط الرقمي للأعمال التجارية المختلطة (lambin, 2014, p. 148).

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي كما يلي: (بن عزة، 2022، الصفحات 70-71)

- **مؤشر التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يحتوي على مؤشرات تعني بإمكانيات الدول المؤثرة على قدرة المجتمع على استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكفاءة عالية.
- **مؤشر التطور الرقمي:** يصدر مؤشر التطور الرقمي عنThe Fletcher School's Institute جامعة الأمريكية University Tufts ويحدد هذا المؤشر التقدم التي تحرزه الدول في تطوير من اقتصادها الرقمي.
- **مؤشر الجاهزية الشبكية:** يصدر مؤشر الجاهزية الشبكية ضمن التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- **مؤشر المعرفة العالمي:** هو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها.
- **مؤشر المعرفة العربي:** نظرا لنقص البيانات والأدبيات التي تركز على المعرفة في المنطقة العربية انطلق مشروع المعرفة العربي، الذي يعكس إلى أقصى حد ممكن المعرفة من منظور التنمية في المنطقة العربية بما يراعى خصوصيات المنطقة العربية وتحدياتها التنموية).

كما توجد العديد من مؤشرات الخاصة بالاقتصاد الرقمي، حيث توجد أربعة عناصر تحتوي على مجموعة من المؤشرات المطلوبة وهي كما يلي:

أولا: البحث والتطوير: وهو يقيس مستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة، ويشمل المؤشرات التالية:

- تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي.
- عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير.

- إجمالي العاملين في البحث والتطوير على المستوى الوطني كنسبة للسكان.
- إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي
- المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراعات الممنوحة.
- ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير من رجال الأعمال للفرد.

ثانيا: التعليم والتدريب: ويعد المدخل الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة وهو يركز على الموارد البشرية، ويشمل المؤشرات التالية:

- إجمالي الإنفاق على التعليم لكل فرد.
- معدل معرفة القراءة والكتابة.
- نسبة الطالب / المدرس في المرحلة الابتدائية.
- نسبة الطالب / المدرس في المرحلة الثانوية.
- التسجيل في المرحلة الثانوية.
- التسجيل في المرحلة الجامعية.

ثالثا: البنية المعلوماتية: وهو عنصر يشمل كل ما يتعلق بالجوانب المتعلقة بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والإعلام، ويشمل المؤشرات التالية

- مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات.
- الهواتف العاملة المستخدمة لكل ألف من السكان.
- اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف من السكان.
- التلفونات العاملة لكل ألف من السكان.
- التلفزيون والراديو لكل ألف من السكان.
- أجهزة الفاكس لكل ألف من السكان.
- تكلفة المكالمة الدولية.

رابعا: البنية الأساسية للحاسوب: ويعكس هذا العنصر مدى توافر الحاسوب بوصفه أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية، ويشمل المؤشرات التالية:

- نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب.
- أعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان.
- نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية.

- طاقة الحاسوب لكل فرد.

المطلب الخامس: تحديات الاقتصاد الرقمي

إن أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي تكمن في الفجوة الرقمية ما بين الواقع والمأمول وفقا لاحتياجات الأفراد والمؤسسات، إضافة إلى تهديد الخصوصية وجرائم المعلوماتية تعد أحد التحديات التي تشترك فيها جميع الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات، هذا ما يتوجب حماية الاقتصاد الرقمي بما يضمن سرية البيانات وسلامتها، وكذا تنظيم هذا العالم الافتراضي وبيان أسسه وتشريعاته، ويمكن تحديد أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولا: القرصنة التقنية وأمن المعلومات

إن القرصنة التقنية المتمثلة في نسخ المحتويات كبرامج الكمبيوتر تشكل خطرا كبيرا يهدد الملكية الفكرية إذ أنها تمثل انتهاكا لحقوق الغير. أنه من السهل حماية ملكية الأشياء من معدات وموارد طبيعية لكن الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة لحماية الملكية الفكرية، خاصة بدون تشريع واضح عملي وسهل التطبيق، ومن الطبيعي ألا يقدم أحد على استثمار أمواله في البحث والتطوير ما لم يتأكد من تحقيق أرباح مستقبلا.

ثانيا: هجرة الأدمغة

تشكل هجرة الأدمغة جزءا مهما من التدفق المعرفي في عصر العولمة، فالحاجة للخبرات والكفاءات والموارد البشرية ازدادت بشكل ملحوظ في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد قادرة على إنتاج المهارات محليا وأصبحت تبحث عنها في الدول النامية بشكل خاص.

ينجم عن ظاهرة هجره الأدمغة خسائر اقتصادية جد معتبرة، حيث أن النفقات الهائلة التي خصصت للاستثمار في الرأسمال البشري لم يجني منها البلد عائدا، ولأن الاقتصاد الرقمي يقوم أساسا على الرأسمال البشري، فهو مهدد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصه في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو بذلك يواجه تحدي صعب ولا مناص من اتخاذ قرارات عملية لاسترجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر وذلك بتوفر الظروف الملائمة للعمل والابداع (سعداوي، 2020، صفحة 43).

ثالثا: الفجوة الرقمية

إن تطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيؤدي إلى توسيع الفجوة الرقمية بين الذين يملكون التكنولوجيا والذين لا يملكونها، وأن خطورة الفجوة الرقمية لا تتعلق بانعكاساتها التلقائية المباشرة على الدخل بقدر ما تتعلق بانعكاساتها على النفوذ، والتي تعود بسلسلة من الانعكاسات السلبية المتصاعدة على الأمن والصحة والتعليم والعلاقات الإنسانية والدخول، كذلك على الحق الإنساني في الإبداع وفي الاستفادة من المعلومات (العلمي، 2013، الصفحات 29-30).

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد، بحيث تهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية التي تتم ما بين الدولة والعالم الخارجي، كما تعد الرائد الفعال في ترقية وازدهار الدول وكذا الجسر الرابط بين دول العالم، حيث أجمع الباحثون على أهميتها كأداة لاستغلال الموارد العالمية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

فالإنفتاح على الاقتصاد العالمي وتطبيق سياسات التجارة الخارجية التي تعمل على تنظيم المعاملات التجارية جعل منها قطاعا أساسيا يتحل دول حيوي وداعم للنشاط الإقتصادي ليشكل بذلك نسبة كبيرة من الناتج الوطني الاجتماعي للدول.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية التجارة الخارجية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

المطلب الرابع: سياسة التجارة الخارجية.

المطلب الخامس: أثر رقمنة الاقتصاد على التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت التعاريف الخاصة بالتجارة الخارجية حسب وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، وسندكر منها مايلي:

المفهوم العام للتجارة الخارجية: "هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة" (الجمل، 2013، صفحة 11).

كما تعرف أيضا بأنها:" أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركاتها بين مختلف هذه الدول" (السريتي، 2009، صفحة 08).

أيضا عرفت التجارة الخارجية بأنها:" عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة." (الزبون، 2015، صفحة 09).

هناك من يعرف التجارة الخارجية على أنها:" أحد أهم ركائز العلاقات الاقتصادية الدولية التي يتم بموجبها عمليات تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات" (عيساوي و هاني، 2024، صفحة 227).

تعنى التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الدولي تبادل السلع فيما بين الدول في العالم وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة للتوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطن الصناعة (حسين، 1998، صفحة 11).

وتعرف أيضا التجارة الخارجية بأنها:" حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الإنتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى" (شيخي، 2012، صفحة 10).

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها: أحد فروع الاقتصاد وتتمثل في المعاملات التجارية التي تنتقل بين الدول في شكل سلع وخدمات والأفراد، ورؤوس الأموال، وكذلك مختلف السياسات التجارية التي تطبق من طرف كل دولة."

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة. ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات، ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي: (الزبون، 2015، صفحة 17)

- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار.
- التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.
- تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عملية التصدير أو استيرادها.
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري.
- تحاول الدولة من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرد.
- كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدول من متطلبات، وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات.
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الاموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفه في الاقتصاد الوطني. (عابي، 2019، صفحة 05)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في في حركة واتجاه التجارة الخارجية نذكر منها مايلي:

- **مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا في الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.
- **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا استهلاكها من جهة أخرى.
- **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد تزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.
- **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.
- **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.
- **تغير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.
- **التجارة ونفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

➢ **الشركات المتعددة الجنسيات:** نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة (د/بلبخاري، 2022، الصفحات 21-23).

حيث يمكن تلخيص هذه العوامل في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

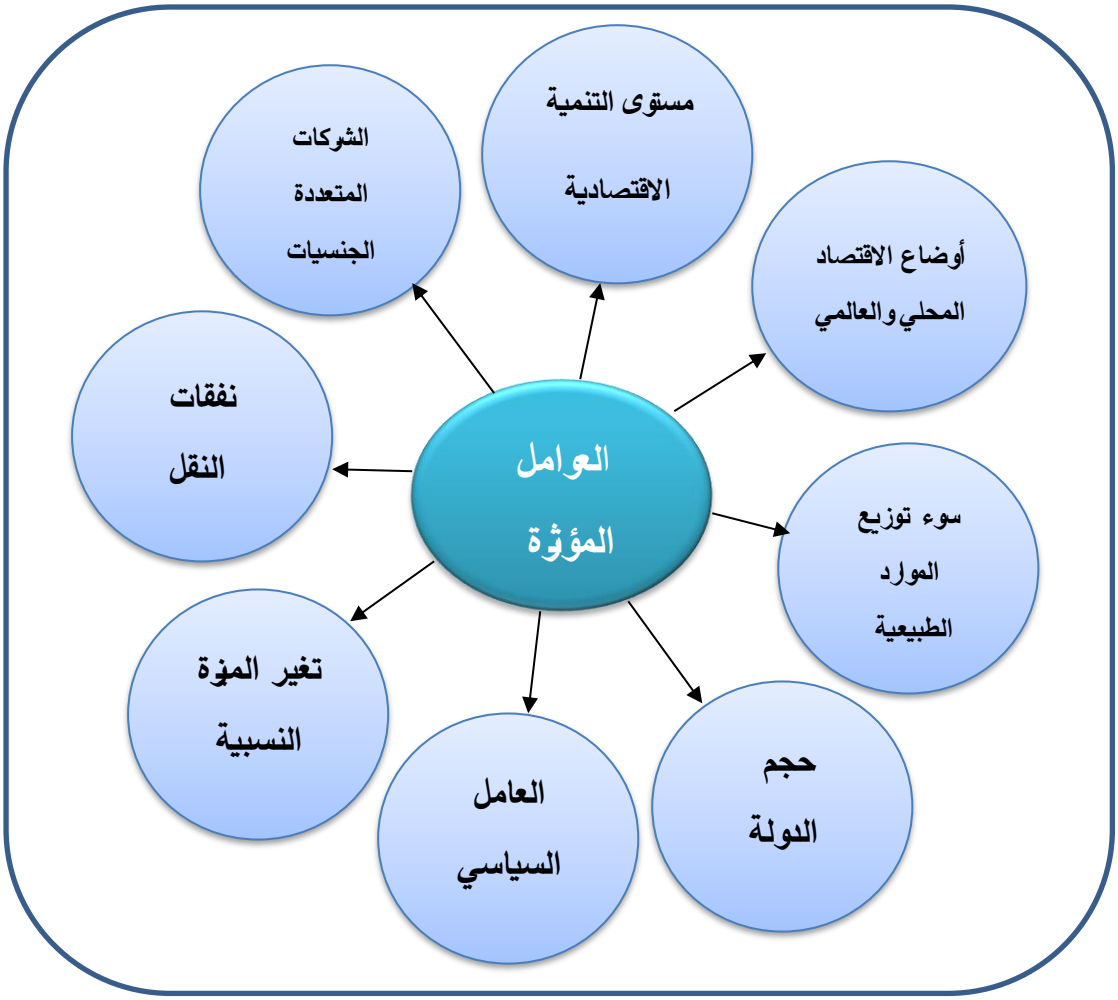

المصدر: من إعداد الطالبان

المطلب الرابع: سياسة التجارة الخارجية

نظرا إلى الأهمية التي يكتسيها قطاع التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي، وهذا الأخير يخضع لتشريعات ولوائح رسمية من قبل الدولة وتعمل على تحريره أو تقيده، وتسمى هذه التشريعات واللوائح بالسياسة التجارية الخارجية، تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

الفرع الأول: تعريف سياسة التجارة الخارجية

هناك عدة تعريفات للسياسة التجارية، اختلف العلماء في إعطاء تعريف موحد لها، وفيما يلي نذكر منها:

يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها: "مجموع التدابير التي تتخذها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى في العالم، بما في ذلك تبادل المنتجات والخدمات، وأسعار الصرف والاستثمار، بهدف تحقيق أهداف معينة تتفق مع بقية أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع (Mamendperani, 2021, p. 09).

عرفت أيضا بأنها: "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبينة، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج (جاسم، 2006، صفحة 125).

ويقصد بالسياسة التجارية: "مجموعة التشريعلا واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول (السريتي و الخضراوي، 2017، صفحة 121).

الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية

تسعى الدول من خلال تطبيقها لسياسة التجارة الخارجية الوصول إلى مجموعة من الأهداف، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، واستراتيجية.

- **الأهداف الاقتصادية:**

- تحقيق موارد للخزينة العامة، واستخدام هذه الموارد في تمويل نفقات الدولة.
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وكذا حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش.

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

➢ **الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية:**

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع.
- تحقيق أمن الدوله من الناحية الغذائية والاقتصادية والعسكرية.
- توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.
- توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج وخصوصا في فترات الحروب والأزمات (عز الدين، 2014، الصفحات 30-31).

الفرع الثالث: أنواع السياسات التجارية

عموما تنقسم سياسات التجارة الخارجية إلى نوعين: سياسة الحرية التجارية، وسياسة الحماية التجارية، وسندرس ذلك في هذا الفرع كما يلي:

أولا: سياسة الحرية التجارية:

عرفها الأستاذ عبد المجيد قدي بأنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد (قدي، 2006، صفحة 24).

تعرف حرية التجارة على أنها: "السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص، أو الوسائل الأخرى (عز الدين، 2014، صفحة 31).

ومؤيدي حرية التجارة لديهم العديد من المبررات لذلك وهي كالآتي:

- حرية التجارة تسمح بالتمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي المعتمدان على اتساع السوق، فإذا تحققت حرية التبادل فإن السوق ستتسع وتشمل أسواق عدد كبير من الدول ويصبح السوق دولي.
- اختلاف نفقات الإنتاج النسبية تؤدي إلى قيام التجارة الدولية وهذه ترتبط باختلاف وجود عوامل الانتاج بنسب متباينة بين دول العالم.
- صعوبة قيام الشركات الاحتكارية في ظل حرية التجارة، لأن الاحتكار العالمي لا يقوم إلا في ظل سياسة حماية التجارة.
- وجود عيوب في التعريفات الجمركية، كما أنها تفقد ثقه التجار أثناء ممارستهم للتبادل التجاري الدولي، أما من جهة المنتجين فإن فرض رسوم جمركية على منتجاتهم سيؤثر ذلك على زيادة نفقات الإنتاج

ويعرقل في استمرارهم في العملية الإنتاجية، وفي بعض الأحيان تفرض الرسوم الجمركية على المستهلك دفع الضرائب غير الضرورية التي تزيد على كاهل نفقات المعيشة

- يرى مؤيد هذه السياسة أن سياسة حماية التجارة تلعب دورا في افقار الغير من الدول حيث أن فرض التعريفات الجمركية ستخفض من حجم الاستيرادات وهي تقيدها مما يؤدي إلى التاثير على التجارة الخارجية (Mamendperani, 2021, p. 10).

ثانيا: سياسة الحماية التجارية

تعرف سياسة الحماية على أنها: "قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية (السريتي، 2009، صفحة 148).

كما يمكن تعريفها على أنها: "سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية" (عز الدين، 2014، صفحة 32).

وهناك مجموعة من المبررات التي تؤيد هذه السياسة نذكر منها مايلي:

- إن الصناعات الناشئة لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية في انتاج السلع المماثلة، وخصوصا في المراحل الأولى من النشوء والنمو، فيأتي دور الدولة عن طريق فرض سلطتها في الحفاظ عليها وديمومة نجاحها.
- وقاية الاقتصاد الوطني والحفاظ على توازنه من حالات الكساد عن طريق تنويع الإنتاج الصناعي وحمايته جمركيا أو من خلال أساليب أخرى.
- توسيع الصناعات الداخلية والحد من البطالة عن طريق تقييد التجارة الخارجية التي تركز بدورها على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية الأخرى.
- تسهم هذه السياسة بتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي عن طريق حماية الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة وبالتالي فأنها تزيد من نصيب القوى العاملة في النتاج القومي.
- تستخدم سياسة الحماية في علاج عجز ميزان مدفوعات من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الايرادات من السلع الكمالية أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية الذي يقلل من الطلب على العملة الأجنبية.

- تؤمن هذه السياسة الإكتفاء الذاتي من خلال الاحتفاظ بالقدرات الإنتاجية وبخاصة في حالات النزاع ونشوب الحروب حتى تستطيع حماية استقلالها.
- تحقق هذه السياسة التقدم الاقتصادي وتنمية الدخل القومي من خلال استقرار الاحوال وظروف الاقتصادية المتماثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية (Mamendperani, 2021, pp. 10-11).

المطلب الخامس: أثر رقمنة الاقتصاد على التجارة الخارجية

يعتمد الاقتصاد الرقمي في مجمل عملياته على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لما لها دور في إلغاء كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى دول العالم.

أولا: أثر الرقمنة على التجارة العالمية

تكنولوجيا الاعلام والاتصال أساس لخلق القيمة المضافة لكل دولة متقدمة كانت أم نامية، فعززت الرقمنة الاقتصاد العالمي بحوالي 200 مليار دولار، مع خلق حوالي 6 ملايين وظيفة، ويمكن رفع الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.75% وتخفيض معدل البطالة بـ 1.02% بمجرد رقمنة الدولة بـ 10% (سعداوي، 2020، صفحة 61).

ومن أبرز ما طرحه الاقتصاد الرقمي هو "**العملات الرقمية**" التي ظهرت خلال السنوات العشر الأخيرة، والتي تداولها الأفراد حول العالم، ومن ثم أعترف بها بعض الدول وعملوا على تنظيم تداولها بشكل قانوني مما أدى إلى انتشارها بشكل أوسع وأشمل، وأشهر هذه العملات على الإطلاق "البتكوين"، وظهرت بعد ذلك عملات شبيهة بها سواء بشكل رسمي أو غير رسمي للاستفادة من هذه الفرصة (الشال، http://arabi21.com/story/1193448).

كما حدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية القيمة الإجمالية لمبيعات التجارة الإلكترونية من قبل الشركات، في 43 دولة متقدمة ونامية تتوفر عنها بيانات، ارتفعت من 17 تريليون دولار في عام 2016 إلى 27 تريليون دولار في عام 2022.

وازدهرت قيمة المبيعات عبر أكبر 35 منصة للتجارة الإلكترونية في العالم في السنوات الأخيرة، من 2.6 تريليون دولار في عام 2019 إلى أكثر من 4 تريليونات دولار في عام 2021، في مقدمتها "علي بابا" و"أمازون" و"جيه دي دوت كوم" و"بيندودو"..

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى كأكبر دولة من حيث حجم الاقتصاد الرقمي، والذي بلغ حجمه 13.6 تريليون دولار في عام 2020، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد جاءت الصين في المركز الثاني، بحجم اقتصاد رقمي بلغ 5.4 تريليون دولار، وتتميز الصين بأسرع نمو في مجال الاقتصاد الرقمي، بمعدل نمو بلغ 9.6% على أساس سنوي

وقد بلغ حجم سوق الاقتصاد الرقمي في 47 دولة شملها التقرير 32.6 تريليون دولار في 2020، بما يمثل زيادة بنسبة 3% على أساس سنوي (http://argaam.com).

ثانيا: أثر الاقتصاد الرقمي على المنافسة الدولية

تمنح الرقمنة بلدان العالم فرصة لتسريع خطى التنمية الاقتصادية وتعزيز إنتاجية الصناعات وخلق أسواق ومنتجات جديدة قادرة على المنافسة.

حيث زادت حدة المنافسة بين الكثير من المؤسسات خاصة التجارية والمالية التي قد تنهار التقليدية منها عندما يتعلق الأمر بالرقمنة، وأظهرت الدراسات أن المعاملات والعروض الرقمية كإجراء المعاملات البنكية عبر الانترنت أو استخدام التطبيقات لإنهاء الصفقات التجارية الدولية صارت مهمة اليوم بنسبة 67%، مما أصبحت الرقمنة أداة تنافسية لتعزيز قوة الدول خاصة وأنها تضمن خفض تكاليف أداء الأعمال والحواجز التجارية الدولية وتيسير دخول شركات جديدة للتنافس عبر المنصات الرقمية، باعتبارها جميعا كفيلة لزيادة الإنتاجية والابتكار.

ومع ذلك فإن التحول الرقمي يحفز انتشار المعرفة بين الدول إضافة إلى تراكم خبرة إنتاج كافية، وعلى الدول ذو الصناعات المهددة تكثيف أنشطتها الابتكارية للحفاظ على ميزة تقنية مستدامة، التي يجد المنافسين صعوبة اللحاق والوصول لها وازدياد الضغط على البلدان النامية.

وترتبط الصناعات بعملية الابتكار الذي يحدث عادة بالبلدان المتقدمة، إذ يكون البلد المبتكر موقع الإنتاج الوحيد للمنتجات الجديدة وزيادة المبيعات المحتكرة بتصديرها للأسواق الأجنبية إلى غاية الحاجة لتخفيض التكاليف ونقل أجزاء من الإنتاج للبلدان ذات التكاليف المنخفضة، وتنعكس بالأخير التدفقات التجارية بتقديم شركات الدول الأخرى تعديلات أرخص وتصديرها إلى السوق المبتكرة.

فتقلبات المعرفة الدولية تقلص مده التطوير، إذ تنتشر التقنيات الجديدة بسرعة أكبر ويزداد التبادل الدولي، لأن الامتداد المعرفي يؤدي لتطوير منتجات مقلدة في مرحلة مبتكرة نسبيا ويسرع نشاط الابتكار للدول المقدمة، وبالتالي للاقتصاد الرقمي دور في اكتساب الميزة التنافسية في حين يتطلب التنافس المكثف وما

يرتبط به من انسكابات معرفية وابتكارات تكنولوجية سريعة ومستدامة من قبل الدول (Bartholomane, 2018, pp. 23-24).

ثالثا: التحول الرقمي وحقوق الملكية

تمنح البلدان المتقدمة للمبتكرين حماية براءات الاختراع، ويتيح ذلك للشركات أن تكون الوحيدة في استخدام الابتكار وتوليد أرباح احتكارية خاصة في ظل منافسة الاقتصاديات الرقمية المتزايدة، ويتم نشر المعرفة أثناء إجراءات البراءة لمساعدة المبتكرين المحتملين على حل مشكلات معينة أو اقتراح لمزيد من التطبيقات، وبما أن حماية براءات الاختراع لا تمنح إلا في الدول التي تم طلبها منها فيجب أن تكون الشركة على علم بالدول والأسواق ذات صلة بها وما يهم هو كيفية تصميم الإطار المؤسسي ومدى قوة المؤسسات التي تدعو إلى الامتثال للحماية.

فالرقمنة الشاملة لمستندات الشركة وإمكانية الوصول إليها من جميع أنحاء العالم يزيد من خطر ضياع الملكية وتفشي الجرائم الإلكترونية والتهديد من طرف المتسلسلين الدوليين.

ويمكن أن يتسبب الضرر الناتج عن الجرائم الإلكترونية في تعريض وجود الشركة للخطر، خاصة فيما يتعلق بتكاليف استرداد الملفات التالفة أو اكتساب المنافسون المعرفة بأسرار التجارة الرئيسية للشركات، وبما أنه من المستحيل مقاضاة وردع كل المتسللين يضل تهديد الشركات قائما خاصة لما له أثر على القدرة التنافسية الدولية، في حين تلعب تقنية أمن المعلومات وتشفير البيانات دورا مهما للغاية بحيث لا تفوق مساوئ التحول للاقتصاد الرقمي مزاياه (سعداوي، 2020، صفحة 65).

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية للاقتصاد الرقمي ومعرفة أهم متطلباته ومؤشرات قياسه، حيث تبين لنا أن الاقتصاد الرقمي لا حدودي قائم على وسائل الاتصال الحديثة وبالأخص على الأنترنت، كما يتعامل مع المعلومات الرقمية، مما يؤثر على التجارة الخارجية للدول فقمنا بدراسة هذه الأخيرة والتعرف على العوامل المؤثرة فيها وأهم سياساتها التي تساعدها في تحقيق جملة من الأهداف.

كما تبين لنا من خلال دراستنا أن للاقتصاد الرقمي دور كبير في تعزيز التجارة الخارجية للدول من خلال تسهيل العمليات التجارية، وتقليل التكاليف والوقت، وكذا توسيع نطاق الأسواق العالمية أمام الشركات سواء الصغيرة كانت أو المتوسطة وهذا ما سيتم التأكد منه في الجانب التطبيقي.

الفصل الثاني:

الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز التجارة الخارجية في دولة ما

- **المبحث الأول:** رقمنة الاقتصاد في دولة قطر
- **المبحث الثاني:** التجارة الخارجية في قطر
- **المبحث الثالث:** الاقتصاد الرقمي في الجزائر

تمهيد:

إن العالم في الآونة الأخيرة شهد تحولا جذريا نحو الاقتصاد الرقمي، الذي بدوره أصبح ركيزة أساسية لنمو الاقتصاد والتنمية المستدامة. فالاقتصاد الرقمي يعتبر من أحد المحركات الأساسية التي تساهم في تحسين التنافسية وتعزيز كفاءة العمليات التجارية، خاصة في الدول التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها بعيدا عن القطاعات التقليدية. وفي هذا السياق تبنت دولة قطر استراتيجيات وطنية طموحة للتحول الرقمي، وقد أتاح هذا التحول فرصا كبيرة لتوسيع التجارة الخارجية القطرية، من خلال تسهيل المعاملات التجارية، وتقليص الحواجز اللوجستية... وغيرها، ومن هنا تبرز أهمية دراسة دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية لدولة قطر، وتحديد التحديات والآفاق المرتبطة بها.

وسيتم التفصيل في ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: رقمنة الاقتصاد في قطر

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في قطر

المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي في الجزائر

المبحث الأول: رقمنة الاقتصاد في دولة قطر

إن معظم الدول قامت بمباشرة مبادرات متفاوتة الأهمية ذلك من أجل إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة للتوجهات الجديدة في الاقتصاد، مما قفز البعض منها عاليا على الصعيد الدولي، وقطر كغيرها من الدول قامت بمجموعة من الإجراءات من أجل الرقي بمجتمع رقمي والنهوض باقتصادها.

المطلب الأول: المشاريع الرقمية في دولة قطر

في إطار الاستعداد للتحول نحو الاقتصاد الرقمي الذي بات يشكل ركيزة رئيسية مهمة في تعزيز التنافسية للاقتصاديات الوطنية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وكذلك المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي أكدت عليه رؤية قطر الوطنية 2030 قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ العديد من المشاريع الرقمية، يمكن إيجاز أهمها بالآتي:

1- سياسة المشاركة الإلكترونية:

تهدف هذه السياسة إلى إرساء ثقافة وممارسات المشاركة الإلكترونية بالجهات الحكومية وتحسين الشفافية والمشاركة العامة، وبالتالي تعزيز جمود دولة قطر في تحقيق أهداف التنمية وتتيح عملية إشراك المواطنين فرصة استكشاف آفاق أوسع ومصادر معلومات وحلول جديدة من شأنها تحسين القرارات والخدمات. كما يوفر هذا التواصل أساسا لعلاقات مثمرة ومناقشات بناءة تقود في نهاية المطاف إلى الحكم الرشيد. والهدف من المشاركة الإلكترونية هو إشراك الجمهور في سياسة التنمية وعمليات اتخاذ القرار من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتمثل أهداف سياسة المشاركة الإلكترونية فيما يلي:

- زيادة مشاركة المواطنين والمقيمين والمجتمعات والشركات في صنع السياسات وتطوير الخدمات ووضع جدول الأعمال والتخطيط والحوكمة.
- تعزيز الشفافية الحكومية والانفتاح والثقة والمشاركة والشراكات العامة من خلال استخدام الملاحظات والاستشارات لدعم وضع السياسات وتقديم الخدمات والتخطيط والقرارات.
- خلق فرص للمشاركة وإبداء الملاحظات للمساهمة في تحديد وتوفير وتطوير الخدمات والسياسات، وبالتالي تحسين تجربة المستخدم ومشاركته.
- تزويد الجهات الحكومية بمنظور ومصادر معلومات أوسع وأفكار بديلة لتقديم الخدمات وصنع السياسات.

- توفير نهج متسق للمشاركة الإلكترونية عبر الجهات الحكومية واستخدام التقنيات والمنصات البديلة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2015، صفحة 03).

2- سياسة البيانات المفتوحة:

جاء وضع سياسة البيانات المفتوحة في ضوء استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 التي تؤكد على ضرورة تعزيز الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات العامة لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 للتقدم الاجتماعي والتنمية البشرية، كما تنص الاستراتيجية على أنه من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، فإنه من الأهمية بمكان لدولة قطر على المدى البعيد أن تخلق ثقافة مفتوحة وشفافة تتسم بالمحافظة على حداثة أسس المعرفة وسهولة الوصول إليها، الأمر الذي ينعكس بدوره على تطوير القدرة والثقافة لمعالجة ومشاركة المعلومات بانتظام. وفي هذا الإطار، تستعرض هذه الوثيقة السياسة المعتمدة حول البيانات المفتوحة في قطر، التي من شأنها دعم دولة قطر في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المتعلقة بتقديم الخدمات العامة بفعلية وبناء مجتمع قائم على المعرفة من خلال إيجاد ثقافة شفافة ومنفتحة يسهل من خلالها الوصول إلى قواعد معرفية حديثة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لسياسة البيانات المفتوحة بالآتي:

- تحديد البيانات والمعلومات الحكومية وإتاحتها مجانا، إلا في حال البيانات والمعلومات التي لا يمكن إتاحتها للجمهور نتيجة اعتبارات ملزمة ذات خصوصية، أو سرية أو جانب قانوني أو أمني.
- تعزيز الشفافية والانفتاح والثقة والمشاركة الحكومية، إلى جانب الشراكات العامة من خلال النشر الحر للمعلومات التي تجمعها الهيئات الحكومية.
- السماح للمواطنين باستخدام البيانات الحكومية المتاحة مجانا من أجل الأبحاث، والتقارير، وإبداء الملاحظات.
- توفير الفرص بغرض تقييم الجمهور للبيانات الحكومية والأداء الحكومي من أجل تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية.
- دعم الريادة، والابتكار، والاكتشاف العلمي الذي يدعم الاقتصاد المرتكز على المعرفة، خاصة من تطوير تطبيقات الويب والجوال، والحلول القائمة على البيانات المفتوحة (المعلومات, وزارة الاتصالات وتكنولوجيا، 2014، صفحة 03).

3- برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية:

يستهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرات والمهارات المهنية للكوادر الوطنية والموظفين في مجال تكنولولجيا المعلومات، من خلال الأهداف التالية:

- ضمان تنفيذ خطط التحول الرقمي في البلاد من خلال بناء قدرات الموظفين العاملين في مجال الاتصالات وتكنولولجيا المعلومات.
- إعداد جيل جديد من الموظفين الحكوميين يمتلك الكفاءة الفنية المالية في جميع المسائل المتعلقة بالحكومة الرقمية.
- تدريب عدد لا يقل عن 3000 من الموظفين العاملين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في القطاع الحكومي على مدى ثلاث سنوات.
- عقد شراكات استراتيجية مع عدد من الجهات الرائدة مزودي تكنولوجيا المعلومات.

يقدم برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية برامج تدريبية تعنى بالارتقاء بالقدرات التقنية للموظفين العاملين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بغية صقل وبناء مهارات جديدة للكوادر الوطنية لبلوغ معايير الأداء المنشودة في وظائفهم الحالية، ومن ثم دعم تحقيق أهداف استراتيجية حكومة قطر الرقمية.

ومن أجل الإبقاء على الفعالية المستدامة للبرنامج، فقد تم بناء شراكات تكنولوجية مع عدد من الجهات الرائدة في التدريب التقني لتغطية جميع الاختصاصات التقنية والتكنولوجية، والتي من أبرزها حوكمة تكنولوجيا المعلومات ونظم إدارة الشبكات وأمن المعلومات وغيرها. كما يقدم البرنامج فرصة للحصول على شهادات دولية معتمدة تخدم الاحتياجات الوظيفية للعاملين في القطاع الحكومي (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2015، صفحة 54).

المطلب الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للاقتصاد الرقمي في دولة قطر

لقد قامت دولة قطر في إطار تبنيها لعملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي إلى إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين، إضافة إلى تكليف هيئات وصية تقوم بتنظيم عمليات هذا التحول: (زواتنية، 2022، صفحة 29)

1- الأطر التشريعية: تم إصدار مجموعة من القوانين المتمثلة في:

- قانون الاتصالات رقم 34 لسنة 2006.
- القانون رقم 17 لسنة 2017.

بالإضافة إلى بعض الأطر التشريعية الأخرى مثل: السياسات التنظيمية للبيئة القانونية، وإطار عمل خدمات الجوال الحكومية، والإطار العام للمواقع والخدمات الإلكترونية للجهات الحكومية، إضافة إلى القرارات الوزارية مثل قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2010 والمتعلق بتنفيذ سياسات الحكومة الإلكترونية.

2- الأطر المؤسسية: لقد تم صدور الهيكل التنظيمي لوزارة المواصلات والاتصالات ليتناسب مع الدور الحيوي الذي تضطلع به الوزارة بقطاعاتها المتنوعة لتطوير التحول الرقمي في قطر، كما تساهم كذلك بعض الجهات الحكومية بفاعلية في دعم الاقتصاد الرقمي.

المطلب الثالث: المؤشرات المرتبطة بتقييم أداء الاقتصاد الرقمي بدولة قطر

سنعتمد في تقييم أداء الاقتصاد الرقمي في دولة قطر على مجموعة من المؤشرات الدولية التي تصدر عن المعاهد والمنظمات والهيئات الدولية، والمتمثلة بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، مؤشر التنافسية الرقمية العالمية، ومؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية، وفيما يلي بيان تفصيلي بهذه المؤشرات:

1- مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

يعد المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي إحدى أهم مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي لتصوير الوضع الرقمي والاقتصادي في الدول العربية، وتقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والرقمي المستدام.

جاءت دولة قطر بالمرتبة الثالثة وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2024 برصيد بلغ 66.1 نقطة بعد كل من دولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت أعلى معدل بقيمة 75 من 100، والمملكة العربية السعودية بمعدل 72 من 100 على التوالي. وصنفت قطر ضمن المجموعة الأولى: الدول القائدة في النمو الرقمي وتضم هذه المجموعة الدول الرائدة في الاقتصاد الرقمي والتي حققت نتائج متقدمة وملحوظة، والتي تعد مراكز جذب للاستثمارات الدولية. هذه الدول التي تحتل المراتب من الأولى إلى السادسة، وهي دول مجلس التعاون الخليجي وتشمل: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، والكويت وعمان (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2024، الصفحات 82-83).

والشكل التالي يوضح ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

الشكل رقم (03): ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر الاقتصاد العربي الرقمي

المصدر: (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2024، صفحة 82)

وعند النظر إلى الأداء الرقمي لدولة قطر وفقا للركائز التسع لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2024، نجد بأن أفضل أداء تحقق في الركيزة الخاصة الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث جاءت قطر بالمرتبة الأولى وبرصيد نقاط بلغ (78,6)، والمرتبة الأولى فيما يتعلق بالمحور المؤسسي برصيد نقاط بلغ (68)، ثم المرتبة الثانية في تطور السوق برصيد (65) نقطة، وكان أضعف أداء في الركيزة المتعلقة بالإبتكار حيث حصلت على (38,6) نقطة.

والشكل التالي يوضح تحليل لتفاصيل الأداء الرقمي لدولة قطر وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2024:

الشكل رقم (04): قيمة المؤشر وفقا للركائز الأساسية

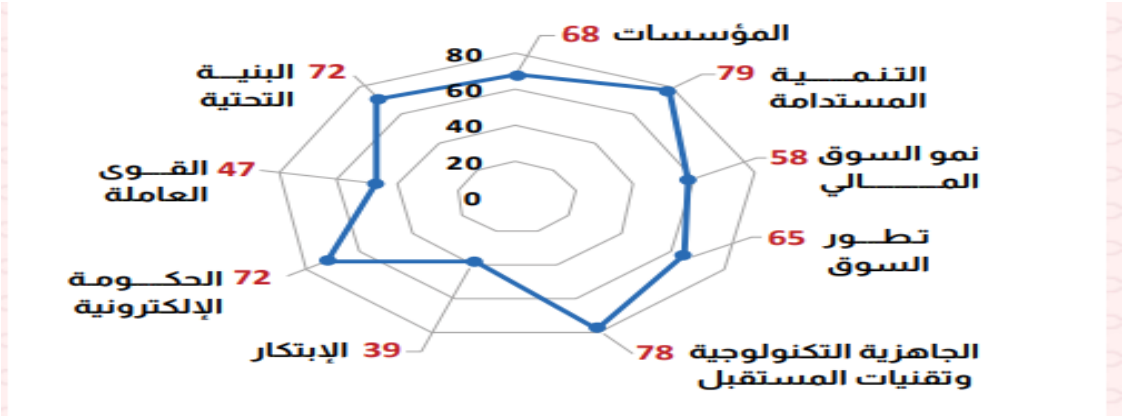

المصدر: (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2024، صفحة 236)

وفيما يلي سنعرض الجدول التالي الذي يقدم نظرة عامة لأداء دولة قطر للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور الأساسية:

الجدول رقم (02): نظرة عامة لأداء دولة قطر للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الأسس الرقمية	المحور المؤسسي	68.0	1
	البنية التحتية	71.6	4
بُعد الابتكار	الابتكار	38.6	2
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	77.9	3
	تطور السوق	56.0	5
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	71.7	6
الأعمال الرقمية	تطور السوق	65.0	2
	نمو السوق المالية	57.6	3
المواطن الرقمي	القوى العاملة	46.8	3
	البنية التحتية	71.6	4
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		78.6	1

المصدر: (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2024، صفحة 236)

- **أداء دولة قطر:**

أظهرت دولة قطر أداء قويا في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، مما يؤكد بنيتها التحتية الرقمية القوية ومبادراتها الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز المشهد الرقمي، تحت قطر مكانة رائدة في مجال التقدم الرقمي في منطقة الخليج. ويعكس هذا الأداء التزام قطر بدمج التقنيات الرقمية كمحرك رئيسي للتنويع الاقتصادي والتنمية، بما يتماشى مع رؤيتها الوطنية 2030.

- **نقاط قوة الاقتصاد الرقمي في دولة قطر:**

تظهر قطر قوة استثنائية في العديد من المجالات الرئيسية لمؤشر الاقتصاد الرقمي:

- **التحول الرقمي الحكومي:** حققت دولة قطر أداء متميزا في مجال الخدمات الحكومية الرقمية، حيث حققت درجة محورية قدرها 85,39 وهذا يدل على وجود بنية تحتية متطورة للغاية لتقديم الخدمات العامة رقميا.
- **المؤسسة والحوكمة:** من الجدير بالذكر أن قطر تتفوق في الركائز المؤسسية مثل البنية السياسية وفعالية الحوكمة، مما يعكس مناخها السياسي المستقر والحكم الفعال.
- **الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل):** تبرز قطر في جاهزيتها لتقنيات المستقبل، حيث حصلت على درجة 77,89، مما يشير إلى قدرات قوية في تبني التقنيات الجديدة والماشئة.

- **التركيز على الابتكار والتكنولوجيا:** تستثمر قطر بكثافة في الابتكار والتكنولوجيا، مع مبادرات مثل مدينة قطر للعلوم والتكنولوجيا، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التطوير التكنولوجي.
- **التعليم والتدريب التكنولوجي:** قطر لديها التزام قوي بتعليم تكنولوجيا المعلومات والهندسة من خلال مؤسساتها التعليمية، مثل جامعة قطر وفروع الجامعات الدولية في قطر، التي تعزز من الكفاءات التكنولوجية.
- **الاستثمار في البنية التحتية الرقمية:** تواصل الحكومة استثماراتها في تحديث وتوسيع البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك مراكز البيانات والأمن السيبراني، لدعم الاقتصاد الرقمي.
- **دعم الشرمات الناشئة والريادة:** تدعم قطر الشركات الناشئة من خلال حاضنات الأعمال والمسرعات مثل مركز قطر للمال، مما يشجع على الابتكار في مجالات مثل التكتولوجيا المالية والتكنولوجيا الصحية.
- **الشراكات الدولية:** قطر لديها شراكات مع العديد من الشركات العالمية والمؤسسات التكنولوجية، مما يساعد في تبادل الخبرات وتعزيز التقدم التكنولوجي في البلاد (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2024، الصفحات 229-230).

2- مؤشر التنافسية الرقمية العالمية

يصدر تقرير التنافسية الرقمية العالمية من المعهد الدولي للتنمية الإدارية، ويقيس التقرير قدرة الدولة على تبني واستكشاف التقنيات الرقمية المختلفة التي تؤدي إلى التحول في قرارات الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع. يتم نشر التقرير سنويا وتم نشره لأول مرة في عام 2017، يقيس التقرير التنافسية الرقمية العالمي من خلال 52 مؤشرا في 09 عوامل فرعية، مقسمة إلى ثلاث محاور رئيسية: المعرفة، والتكنولوجيا، والاستعداد للمستقبل. ويلاحظ من قراءة تقارير التنافسية الرقمية العالمة للسنوات الخمس المنصرمة حصول تقدم ملحوظ في ترتيب دولة قطر، حيث ارتفع تصنيفها عالميا من المركز 26 عام 2022 إلى المركز 12 عام 2023، ثم المركز 11 عالميا في عام 2024 متخطية بذلك دول مثل نيوزلندا واسبانيا. وجاءت دولة قطر بالمرتبة الثانية عربيا على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد دولة الإمارت العربية المتحدة التي جاءت بالمرتبة الأولى، والشكل التالي يوضح ذلك (IMD World Competitiveness Center, 2024, p. 30):

الشكل رقم (05): الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2024

المصدر: (IMD World Competitiveness Center, 2024, p. 33)

وعند النظر إلى أداء قطر في العوامل الرئيسية التي يتم من خلالها احتساب الترتيب (الأداء الاقتصادي، كفاءة الحكومة، كفاءة الأعمال، والبنية التحتية) نلاحظ أنها حققت تقدم ملحوظ جدا، كما تظهر أداء تنافسيا عالميا قويا خاصة في الاقتصاد وكفاءة الحكومة، كما أنها تحتاج إلى المزيد من العمل في مجالات الابتكار، والتعليم والبحث العلمي من أجل تحسين موقعها في بعد البنية التحتية وتوطيد اقتصاد المعرفة، والجدول التالي يوضح ترتيب دولة قطر عالميا وفق هذه العوامل:

الجدول رقم (03): ترتيب دولة قطر وفق عوامل احتساب الترتيب

العامل الرئيسي	الترتيب
الأداء الاقتصادي	04 عالميا
كفاءة الحكومة	07 عاليما
كفاءة الأعمال	11 عاليما
البنية التحتية	33 عالميا

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من (IMD World Competitiveness Center, 2024)

3- مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS:

يهدف المؤشر إلى قياس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية وعبر التطبيقات النقالة في الدول العربية. ويسعى إلى سد الفجوة القائمة في معظم المؤشرات الدولية، ويقيس المؤشر ثلاث ركائز أساسية، حيث تعني الركيزة الأولى بمدى تطور وتوفر الخدمة الرقمية، والركيزة الثانية باستخدام الخدمة الرقمية ورضا المستخدم عنها، والركيزة الثالثة بمدى الجهود الحكومية المبذولة في الوصول إلى الجمهور، وذلك بالإضافة إلى عدد من الركائز الفرعية. ويعمل المؤشر من خلال هذه الركائز على قياس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية في الدول العربية، معتمدا على قياس 84 خدمة حكومية تعد ضرورية للأفراد وللشركات.

وقد حصلت دولة قطر على المركز الثالث في المؤشر الإجمالي لمؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية بعد الامارات العربية المتحدة، وكذلك المركز الثاني في نتيجة تقييم الركائز الثلاث الرئيسية للمؤشر، حيث حصلت على تصنيف إجمالي قدره 86% في الركيزة الأولى، وتصنيف إجمالي قدره 71% في الركيزة الثانية، وتقييم إجمالي قدره 79% في الركيزة الثالثة (مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة ، 2024). والشكل التالي يوضح ترتيب الدول وفق هذا المؤشر:

الشكل رقم (06): ترتيب الدول وفق مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة الإجمالي لعام 2024

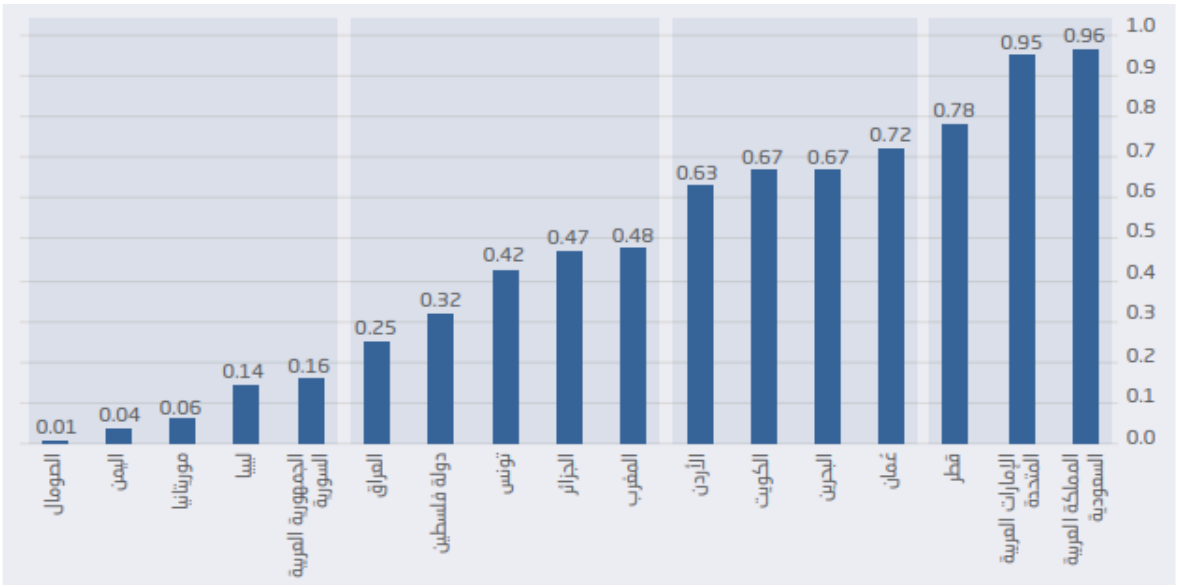

المصدر: (مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة ، 2024، صفحة 21)

جاءت قطر بالمرتبة الثالثة بعد الامارات العربية المتحدة في توفر الخدمة وتطورها بقيمة وهي الركيزة الأولى لمؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة بقيمة 86%، واستخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها، وهي الركيزة الثانية للمؤشر بقيمة 71%، أما الوصول إلى الجمهور وهي الركيزة الثالثة للمؤشر فقد حلت دولة قطر في المركز الثالث بعلامة 79% (مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة ، 2024). والأشكال التالية توضح نتائج الدول وفق هذه الركائز:

الشكل رقم (07): نتائج البلدان وفق الركيزة الأولى لمؤشر GEMS (توفر الخدمة وتطورها)

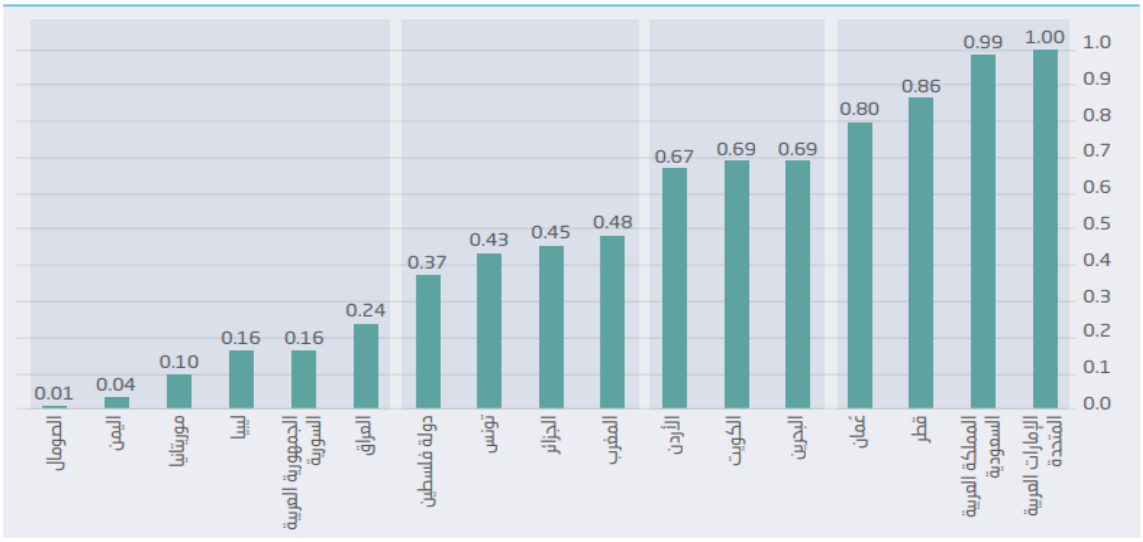

المصدر: (مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة ، 2024، صفحة 22)

الشكل رقم (08): نتائج البلدان وفق الركيزة الثانية لمؤشر GEMS (استخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها)

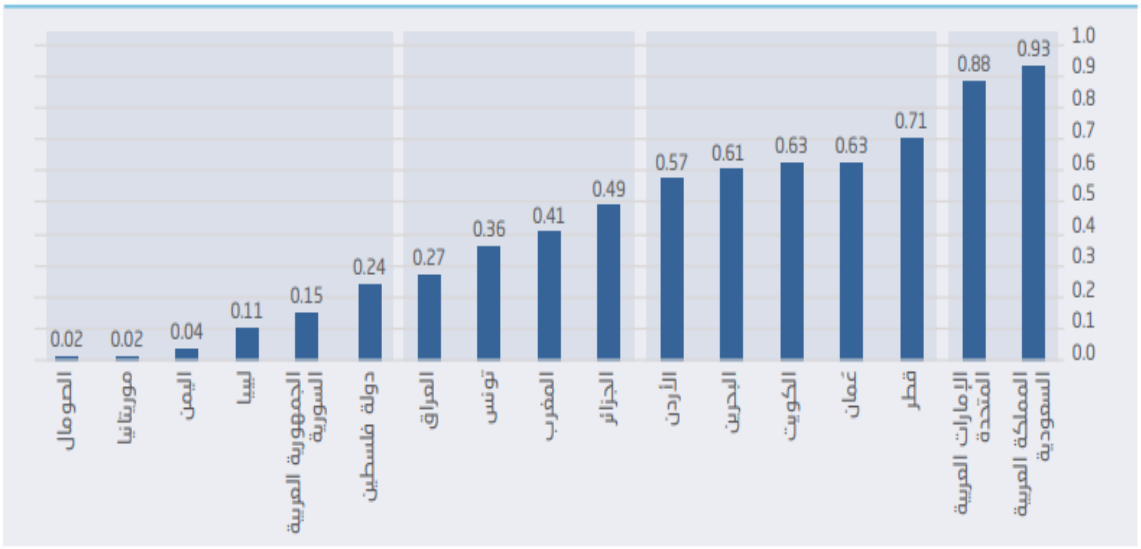

المصدر: (مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة ، 2024، صفحة 23)

الشكل رقم (09): نتائج البلدان وفق الركيزة الثالثة لمؤشر GEMS (الوصول إلى الجمهور)

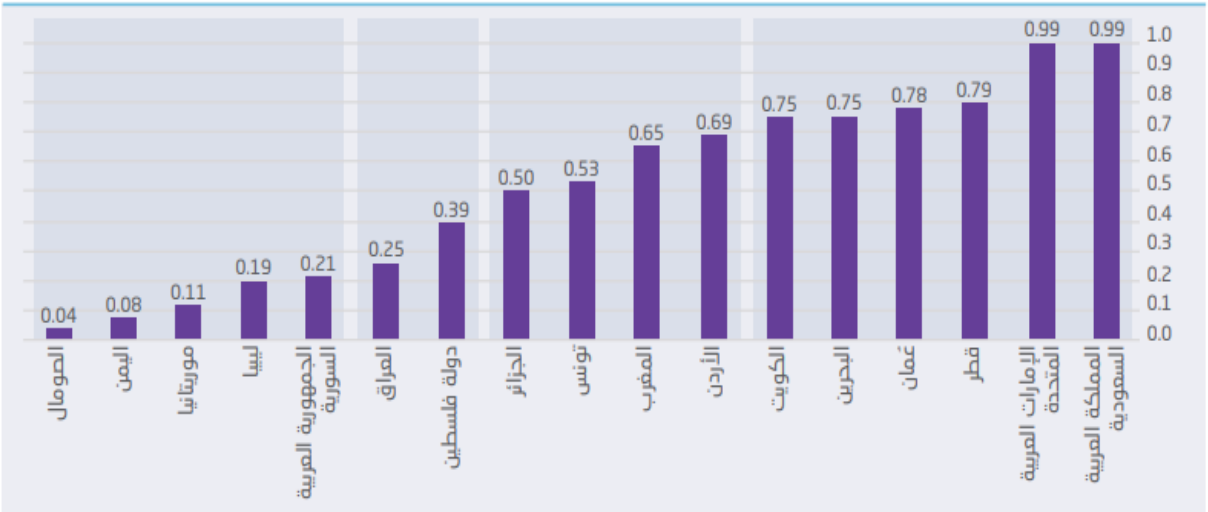

المصدر: (مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة ، 2024، صفحة 23)

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في قطر

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية في الاقتصاد القطري، نظرا للاعتماد الكبير من طرف قطر على تصدير مواردها الطبيعية، مما أدى إلى مساهمة هذه الصادرات في تعزيز مكانتها الاقتصادية عالميا، ومع سعيها لتنويع اقتصادها أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا مهما يتجاوز مجرد تصدير الموارد االطبيعية، لتتوسع إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع شركاء جدد، وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية...وغيرها.

وسيتم من خلال هذا المبحث تحليل تطور التجارة الخارجية في قطر، وذلك بتقديم التطورات التي مر بها هيكل الصادرات والواردات والميزان التجاري.

المطلب الأول: اصلاحات التجارة الخارجية في قطر

اتبعت دول قطر سلسلة من الإصلاحات الجوهرية والمهمة في مجال التجارة الخارجية، وذلك من أجل تعزيز تجارتها الخارجية وتنويع اقتصادها، وكذا تعزيز الشراكات التجارية الدولية، وأبرز هذه الاصلاحات نذكر مايلي:

- **توسيع الاتفاقيات التجارية:**

أبرمت دولة قطر اتفاقيات تجارية مع أكبر الاقتصادات والمجموعات التجارية في العالم، بما في ذلك الصين، فرنسا، ألمانيا... مما يمنح المستثمرين إمكانية الوصول إلى مختلف الأسواق الرئيسية في العالم. ومن بين هذه الاتفاقيات الثنائية نجد:

- **الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالتعاون الجمركي:** مثلا مع: جمهورية الهند، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية كوبا.... وغيرها.
- **اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وحماية الاستثمار:** مع الجمهورية الفرنسية، جمهورية الصين الشعبية، جمهورية كوريا ... وغيرها.
- **الاتفاقيات متعددة الأطراف:** مثلا: الاتفاقية التجارية مع أوروبا، اتفاقية النقل البري الدولي سنة 1975، اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية سنغفورة...إلخ (الاتفاقيات التجارية–قطر).

- **دعم الصادرات الوطنية:**

من أجل تعزيز تجارتها الخارجية خاصة في مجال الصادرات غير الهيدروكربونية قامت قطر بإنشاء برامج تشجع على ذلك، أهمها "**بنك قطر للتنمية**"، فقد أعلن بنك قطر للتنمية ممثلا بفريق وكالة "**تصدير**"

لتنمية وتمويل وترويج الصادرات عن توسعة دعمه للصادرات القطرية لتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية عبر إطلاق باقة "**الذهاب للعالمية**" المخصصة لدعم المصدرين القطريين والمشتركين الدوليين الراغبين بالاستيراد من الشركات القطرية (تمويل وتأمين الصادرات).

- **تحسين البنية التحتية التجارية:**

تعمل وزارة المواصلات القطرية على تطوير قطاع الموانئ في الدولة والحفاظ على البنية التحتية لها، وتوسعة القطاع اللوجيستي بها والاستخدام الأمثل للموانئ الحالية، حيث قامت بتطوير **ميناء حمد** ليكون أحد أكبر الموانئ في المنطقة وأكثرها كفاءة. وفي هذا الإطار، شكل افتتاح المرحلة الأولى لميناء حمد قبل الوقت المحدد وفي ضوء الميزانية التي خصصت له، نقلة نوعية للقطاع وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني، كما يجرى العمل حاليا على افتتاح المرحلة الثاني لهذا الميناء الذي سيمثل بوابة قطر الرئيسية للتجارة مع العالم، بفضل ما يتمتع به من أحدث الأنظمة والتكنولوجيات العالمية والتي من شأنها تعزيز القدرة اللوجستية، ودعم تطوير الصناعة المحلية، وتحديث خدمات المناولة البحرية للواردات والصادرات، وزيادة حجم التجارة البحرية، وتعزيز نمو وتنوع الاقتصاد الوطني (تطوير البنية التحتية لموانئ قطر).

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في قطر

سيتم في هذا المطلب تناول تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2020-2024) بالتطرق لتطور كل من الصادرات والواردات، ثم يليها الميزان التجاري.

أولا: تطور الصادرات القطرية للفترة (2020-2024)

عرفت حصيلة الصادرات بقطر تذبذبا خلال الفترة (2020-2024)، والسبب راجع لاعتماد قطر الشبه كلي على صادرات الطاقة (الغاز الطبيعي المسال، الوقود المعدني...)، والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات بقطر:

الشكل رقم (10): تطور الصادرات القطرية للفترة (2020-2024)

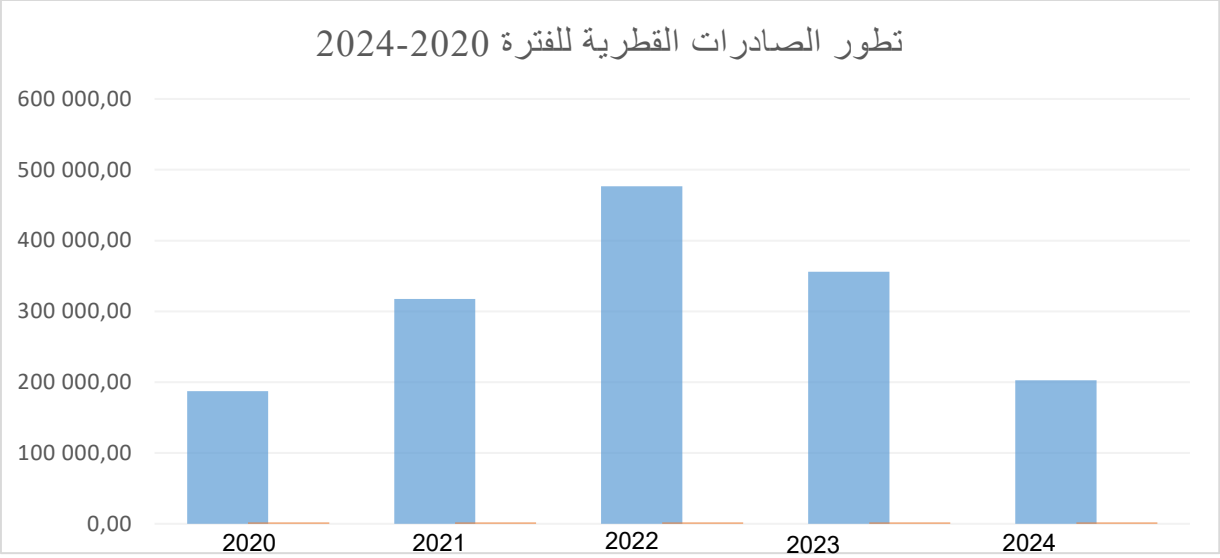

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتخطيط متاح على https://www.npc.qa، تاريخ الإطلاع 2025/04/10، الساعة 18:00.

من خلال الشكل الموضح أعلاه، نلاحظ أن اجمالي الصادرات القطرية شهد تزايد مستمر وتطورا ملحوضا خلال الفترة من 2020 إلى 2022، حيث نجد في سنة 2020 كان اجمالي الصادرات القطرية منخفض بالنسبة للسنوات الأخرى وهذا نتيجة تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والمحلي. بينما في سنة 2021 شهدت الصادرات زيادة ملحوظة حيث ارتفعت من **187 475.12** مليار ريال قطري إلى**317 420.28** مليار ريال قطري وهذا بفضل تنوع منتجاتها وزيادة الطلب العالمي. بينما في سنة 2022 شهدت صادرات قطر قفزة ملحوظة، حيث بلغت قيمتها الاجمالية **476 710.69** مليار ريال قطري بزيادة قدرها **159.3** مليار ريال قطري مقارنة بعام 2021. كما نجد أن الصادرات القطرية شهدت انخفاضا ملحوظا في عامي 2023 و2024، بعد الارتفاع الكبير الذي تحقق سنة 2022، هذا التراجع يعود لعدة عوامل من بينها تراجع أسعار الغاز الطبيعي، وزيادة المنافسة في أسواق السوق.

ثانيا: تطور الواردات القطرية للفترة (2020-2024)

ترتبط قيمة الواردات القطرية بارتفاع وانخفاض قيمة صادرات الغاز الطبيعي المسال، وهذه الأخيرة تخضع لتقلبات الأسعار، والشكل الموالي يوضح تطور الواردات في قطر:

الشكل رقم (11): تطور الواردات القطرية للفترة (2020-2024)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتخطيط متاح على https://www.npc.qa، تاريخ الإطلاع 2025/04/20، الساعة 14:30.

ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه، هو تزايد مستمر وتطور ملحوظ بالواردات القطرية خلال الفترة (2020-2022)، ففي سنة 2020 قدرت بـ **93 559,14** مليار ريال قطري لتصل عام 2022 إلى **121 863,61** مليار ريال قطري، وهذا راجع إلى بداية التعافي الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الغاز والطاقة، وزيادة الطلب على السلع الأساسية والمواد الخام.

أما في سنة 2023 شهد اجمالي الواردات القطرية انخفاض طفيف لتقدر نسبة الواردات بـ **114 409,35** مليار ريال قطري نتيجة تراجع بعض القطاعات كقطاع المركبات ووسائل النقل، المواد الكيماوية ... وغيرها. كما تراجع أيضا اجمالي الواردات القطرية سنة 2024 نتيجة لتقلبات السوق العالمية خاصة أسعار النفط والغاز، وأيضا تغيرات هيكل الواردات، واستراتيجيات التنويع الاقتصادي التي اعتمدتها قطر للتقليل من الاعتماد على واردات الطاقة فقط.

ثالثا: تطور الميزان التجاري للفترة (2020-2024)

يعتبر الميزان التجاري كنتيجة حتمية لما تشهده حصيلة الصادرات والواردات من تقلبات، خاصة وإن هذه الأخيرة ترتبط بتقلبات أسعار النفط والغاز، والشكل التالي يوضح تطور الميزان التجاري بقطر:

الشكل رقم (12): تطور الميزان التجاري في قطر للفترة (2020-2024)

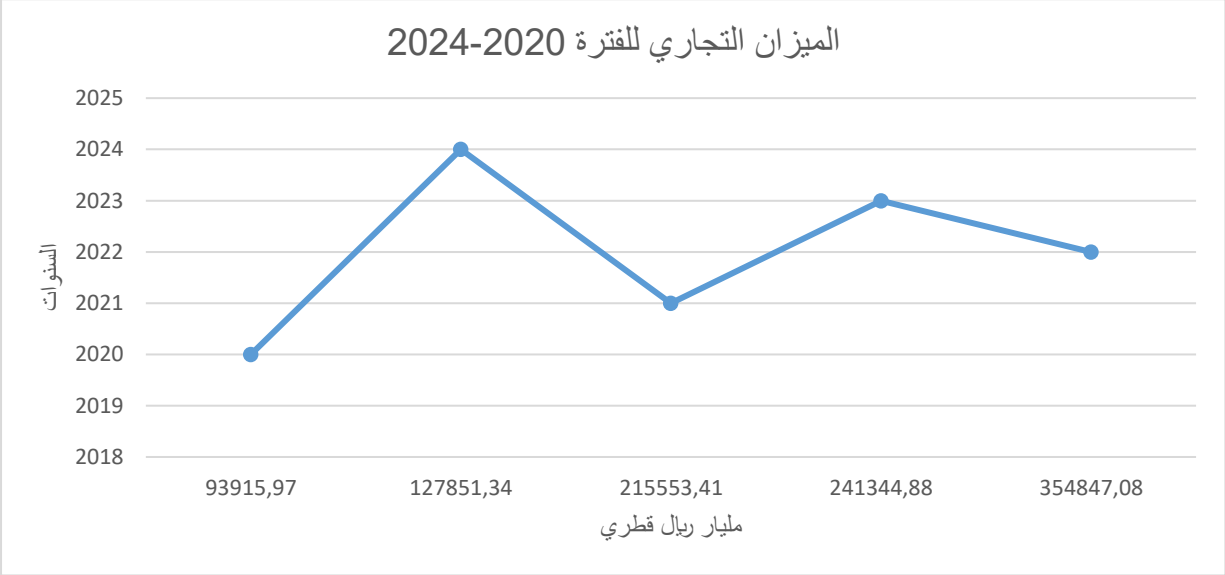

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتخطيط متاح على https://www.npc.qa، تاريخ الإطلاع 2025/04/20، الساعة 14:00.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الميزان التجاري القطري شهد رصيدا موجبا خلال السنوات (2020-2022)، حيث عرفت سنة 2020 أدنى مستوى بسبب جائحة كوفيد -19 مما أدى إلى انخفاض الطلب على الطاقة في العالم، بينما عرفت سنة 2022 تطورا ملحوظا في الميزان التجاري برصيد قدره **354 847.08** مليار ريال قطري وهذا نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة (الفحم والغاز).

لتشهد سنة 2023 رصيد قدره **241 344.88** مليار ريال قطري حيث نلاحظ تراجع طفيف مقارنة بالعام السابق، بينما في سنة 2024 عرفت البلاد استقرا في الفائض التجاري مع زيادة الصادرات والواردات.

المطلب الثالث: هيكل التجارة الخارجية القطرية للفترة (2020-2024)

تنسب طبيعة المواد المصدرة والمستوردة من ناحية نوعيتها ونسبتها إلى اجمالي الصادرات والواردات، وتطور تركيبتها السلعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من تنوع الصادرات والوصول لإحلال الواردات.

أولا: التركيبة السلعية للصادرات القطرية خلال الفترة (2020-2024)

فيما يلي سنعرض نظرة شاملة على التركيبة السلعية للصادرات القطرية خلال الفترة من (2020-2024):

الجدول رقم (04): هيكل الصادرات القطرية للفترة (2020-2024) **الوحدة: مليار ريال قطري**

السنوات	وقود معدني وزيوت معدنية	منتجات كيماوية غير عضوية وأحجار	أسمدة	لدائن ومصنوعاته	ألمنيوم ومصنوعاته
2020	153378 (%89,96)	1467 (%0,86)	4804 (%2,82)	6529 (%3,83)	4321 (%2,53)
2021	267897 (%90,94)	2048 (%0,70)	8772 (%2,98)	9867 (%3,35)	6014 (%2,04)
2022	416119 (%92,38)	3345 (%0,74)	13019 (%2,89)	10341 (%2,30)	7635 (%1.70)
2023	307923 (%92,78)	2679 (%0,81)	6729 (%2,03)	8246 (%2,48)	6307 (%1.90)
2024	171278 (%91,97)	2862 (%1,54)	3853 (%2,07)	4641 (%2,49)	3605 (%1,94)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتخطيط، متاح على الموقع https://www.npc.qa، تاريخ الإطلاع 2025/04/24، الساعة 17:00.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قطر تعتمد شبه كليا على صادرات الوقود المعدني والزيوت المعدنية مثل الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام ومشتقاته، حيث تتراوح نسبتها ما بين **89,96%** و**92,78%** مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في صادراتها ككل خلال السنوات الخمس الأخيرة، وكانت أعلى قيمة لها سنة 2022 بـ **416119** مليار ريال قطري، وهذا راجع لكون قطر تملك من أكبر احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، كما أن أسعار النفط والغاز غالبا ما تكون مرتفعة وتوفر دخلا عاليا مقارنة بقطاعات اقتصادية أخرى وهذا يحفزها على جعله مصدر رئيسي للعائدات، وأيضا نجد أن قطر استثمرت قطر في البنية التحتية بقوة مما جعلها من أكبر مصدري الغاز الطبيعي.

ويلي الوقود المعدني اللدائن ومصنوعاته، لأن قطر تسعى إلى التقليل من الاعتماد على صادرات النفط والغاز ذلك من خلال تعزيز قطاع الصناعات التحويلية بما في ذلك صناعة اللدائن. ثم تليها تصدير المواد الكيماوية غير العضوية والأسمدة وتصدير الألمنيوم ومصنوعاته وذلك بغية التنويع في صادراتها والاعتماد على قطاعات عديدة في التصدير.

ثانيا: التركيبة السلعية للواردات القطرية خلال الفترة (2020-2024)

فيما يلي سنعرض نظرة شاملة على التركيبة السلعية للواردات القطرية خلال الفترة من (2020-2024):

الجدول رقم (05): هيكل الواردات القطرية للفترة (2020-2024) **الوحدة: مليار ريال قطري**

السنوات	معدات كهربائية وقطع غيارها	الآلات والمعدات الآلية	عربات سيارة، جرارات، دراجات	طائرات وسفن فضائية وأجزاؤها
2020	2650	6908	2886	3372
2021	3149	6499	4088	2724
2022	3826	7164	4872	3001
2023	3659	8449	4985	4252
2024	2237	4776	4330	2150
المجموع	**15521**	**33796**	**21161**	**15499**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتخطيط، متاح على الموقع https://www.npc.qa، تاريخ الإطلاع 2025/04/30، الساعة 11:29.

من الجدول أعلاه يتضح لنا هيمنة الآلات والمعدات الآلية على الواردات القطرية (آلات التجهيز الصناعي، آلات معالجة المعادن مثلا) لأنها من القطاعات الرئيسية في واردات قطر، وذلك من أجل تلبية احتياجاتها الصناعية والتجارية والبنية التحتية وأيضا الطاقة، مما يعكس أهمية هذا القطاع في الاقتصاد القطري. تليها هيمنة استيراد عربات السيارة والجرارات والدراجات ذلك لكون قطر لا تمتلك قاعدة صناعية كبيرة لانتاجهم مما يجعلها تعتمد على استيرادها لتلبية الطلب المحلي وأيضا ارتفاع عدد السكان مما يزيد الطلب على السيارات الخاصة كما نجد أيضا أن الجرارات والمركبات الثقيلة ضرورية لمشاريع البنية التحتية والطاقة. ومن ثم تليها المعدات الكهربائية لأن الدول التي تستورد منها قطر مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتكنولوجيا متقدمة ومتطورة. بالإضافة إلى استيراد الطائرات والسفن الفضائية لتعزيز البنية التحتية للنقل الجوي والبحري.

ثالثا: أهم الشركاء الاقتصاديين لقطر بمجال التصدير والاستيراد لسنة 2024

يمثل الجدول التالي قائمة أهم عملاء قطر لسنة 2024، وقيمة هذه الصادرات مع نسبة كل دولة من اجمالي الصادرات القطرية.

الجدول رقم (06): أهم عملاء قطر لسنة 2024 **القيمة: مليار ريال قطري**

الدول	القيمة	النسبة%
الصين	39758.46	19.60
كوريا الجنوبية	29252.06	14.42
الهند	24497.51	12.08
سنغافورة	14873.87	7.33
اليابان	14145.3	6.97
المجموع الجزئي:	**122527.20**	**60.40**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتخطيط، متاح على الموقع https://www.npc.qa، تاريخ الإطلاع 2025/04/30، الساعة 14:00.

فمن الجدول أعلاه وخلال سنة 2024 فإن خمسة دول مستوردين لقطر تشكل حوالي **60.40%** من الصادرات الإجمالية لها، وعلى هذا النحو فالصين هي المستورد الرئيسي لقطر بنسبة **19.60%**، تليها كوريا الجنوبية والهند وسنغافورة واليابان بنسب **14.42%**، **12.08%**، **7.33%**، **6.97%** على التوالي.

وبالتالي استحواذ شرق آسيا وخاصة الصين، كوريا الجنوبية، على أكبر حصة من الصادرات القطرية يرجع لكون هذه الدول من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم وهذا ما يزيد الطلب العالي عليها، وباعتبار قطر من أكبر البلدان المصدرة للغاز الطبيعي المسال (LNG) والمشتقات البتروكيميائية فالوجهة تكون لها. ونجد أن الصين بشكل خاص قامت بتوسيع اعتمادها على الغاز كبديل للفحم والنفط وباعتبارها من الدول الأسرع نموا في العالم فهي تحتاج إلى طاقة ومواد أولية بكميات كبيرة هذا ما يجعلها زبون رئيسي لقطر ويخلق طلبا مستداما على المنتجات القطرية. كما نجد أيضا سبب آخر مهم للتوجه إلى قطر من قبل هذه الدول ألا وهو القرب الجغرافي حيث قرب المسافة من الخليج العربي إلى شرق آسيا عبر المسار البحري المستقيم والآمن (مضيق هرمز والمحيط الهندي) يوفر طرق نقل آمنة.

والشكل التالي يوضح أهم 05 دول مصدرة لقطر:

الشكل رقم (13): أهم 05 دول للصادرات القطرية

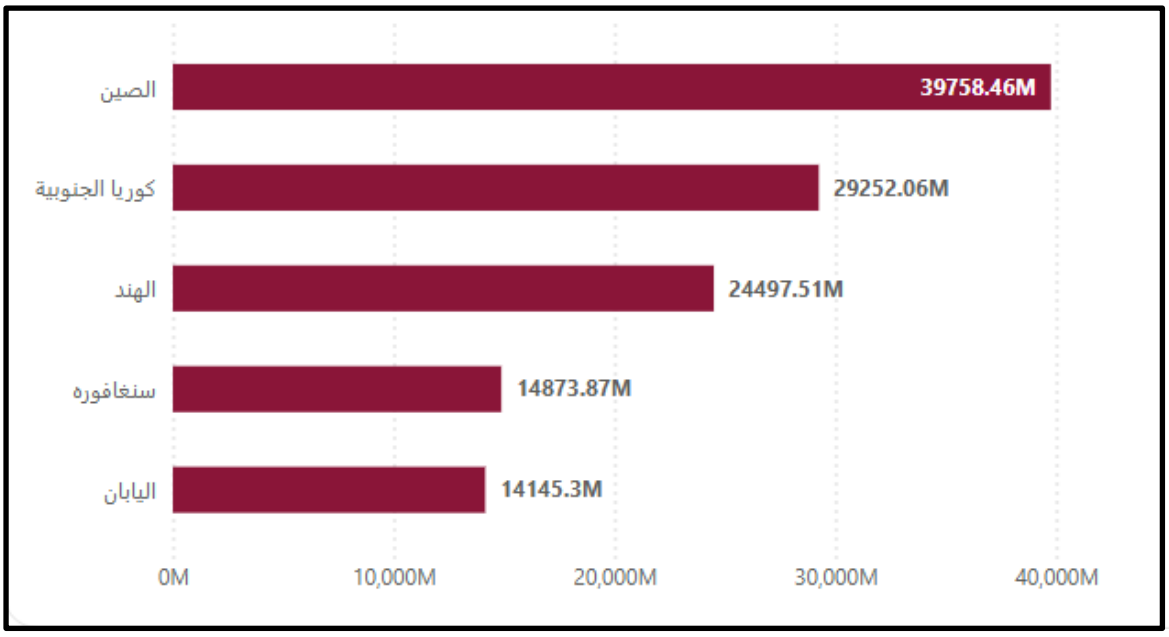

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط.

أما فيما يخص جانب الواردات وأهم الدول الممونة لقطر خلال سنة 2024 يبين الجدول التالي قيمة الواردات وحصة كل شريك تجاري من إجمالي الواردات.

الجدول رقم (07): أهم موردي قطر لسنة 2024 **القيمة: مليار ريال قطري**

أهم الدول	القيمة	النسبة%
الصين	10752.35	14.35
الولايات المتحدة الأمريكية	9329.58	12.45
الهند	4328.95	5.78
ايطاليا	4154.33	5.54
اليابان	3551.37	4.74
المجموع الجزئي:	**32116.58**	**42.86**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتخطيط، متاح على الموقع https://www.npc.qa، تاريخ الإطلاع 2025/04/30، الساعة 14:00.

من الجدول أعلاه وخلال سنة 2024 تشكل الصين والولايات المتحدة الأمريكية النسب الأعلى من اجمالي واردات قطر، حيث تحتل الصين المرتبة الأولى بنسبة **14.35%** من اجمالي الوردات وهذا ما يجعلها الشريك الرسمي لقطر، وذلك لاعتبار الصين مصنع العالم وأكبر الدول المصنعة لتوفر وتنوع

المنتجات من الإلكترونيات وغيرها وبأسعار تنافسية، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة **12.45%** لكون هذه الأخيرة مصدر للتكنولوجيا والخدمات مما يجعلها مصدرا مهما للمنتجات المتطورة، وهذا راجع إلى وجود علاقات افتصادية قوية مع كل البلدين. ومن ثم تليها الهند وايطاليا واليابان بنسب **5.78%**، **5.54%**، **4.74%** على التوالي. ولأن قطر تقوم بتنفيذ مشاريع ضخمة وكبيرة في البنية التحتية والطاقة والتعليم فهذا يدفعها لاستيراد المعدات والخبرات التي لا تتوفر في البلاد.

والشكل التالي يوضح أهم 05 دول استيراد لقطر:

الشكل رقم (14): أهم 05 دول استيراد لقطر

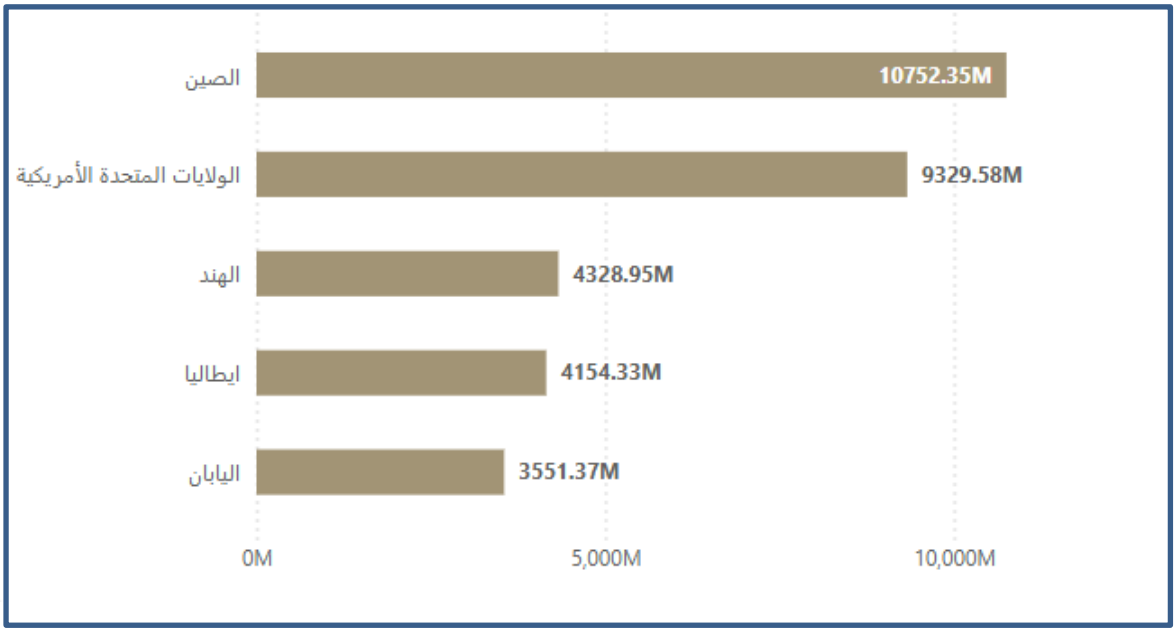

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط

المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي في الجزائر

باشرت العديد من الدول خطوات جادة نحو التحول الرقمي، إدراكا منها لأهمية التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الأداء المؤسساتي. وقد تبنت استراتيجيات تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث الإطار القانوني والتشريعي لمواكبة المتغيرات العالمية. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر، شأنها شأن باقي الدول، إلى بناء مجتمع رقمي فعّال من خلال إطلاق مبادرات متعددة تهدف إلى رقمنة القطاعات الحيوية وتحفيز الابتكار، بما يسهم في دعم اقتصادها وتعزيز تنافسيتها على الساحة الدولية.

المطلب الأول: مؤشرات رقمنة الاقتصاد في الجزائر

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال أهم معالم التنمية الاقتصادية الرقمية، خاصة وأن الجزائر تنفتح على اقتصاد السوق والاقتصاد اللامادي، ففي عام 2000 وافقت الحكومة على إجراء إصلاحات معمقة لتطوير قطاع البريد والمواصلات ومواكبة تحديات القرن 21 وضم الجزائر لمجتمع المعلومات، كما أنه من المهم قياس مدى تقادم وامتلاك البنية التحتية الرقمية في الجزائر وفيما يلي أهم المؤشرات:

الفرع الأول: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعكس استخدامات الجزائر للأجهزة الإلكترونية والإنترنت مدى رقمنة الاقتصاد ورُقيّ القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية الرقمية، وفيما يلي مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالجزائر.

1- مؤشر شبكة الهاتف الثابت:

شهد سوق الاتصالات في الجزائر نمواً كبيراً في مجال الهاتف الثابت، وذلك من خلال تحسن جودة الخدمة والارتفاع المستمر في عدد المشتركين، ويتضح هذا النمو من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة أدناه.

الشكل رقم (15):اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر للفترة (2019-2025)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على موقع https://www.mpt.gov.dz/%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85-/%d9%88%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa، تاريخ الإطلاع 2025/05/21، الساعة 19:06.

2- مؤشر شبكة الهاتف النقال:

شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفع عدد مشتركي شبكة الهاتف النقال سنة 2018بنسبة 12.31%، أي بزيادة قدرها 4,644,481مشتركًا مقارنة بسنة 2017. وقد تجاوزت تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال معدل 87.99%، خاصة بالنسبة لاشتراكات الدفع المسبق، مما يعكس توسع البنية التحتية وتحسن النفاذ إلى خدمات الاتصال.

الشكل رقم (16): عدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر للفترة (2019-2024)

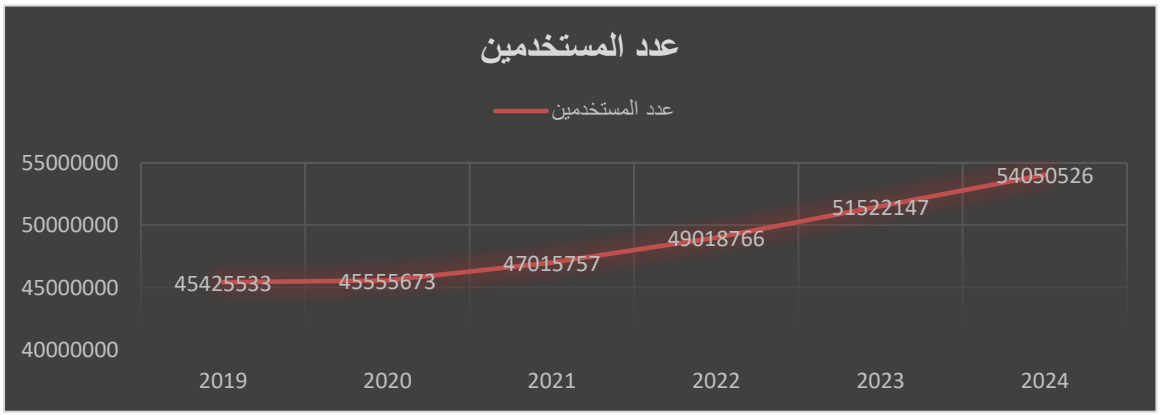

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على موقع https://www.mpt.gov.dz/%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85-/%d9%88%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa، تاريخ الإطلاع 2025/05/21، الساعة 19:18.

3- مؤشر شبكة الانترنت:

نصف مستخدمي الشبكة العنكبوتية في الجزائر يؤمنون بضرورة الاستفادة من الانترنت في أي مكان عبر تقنية الجيل الثالث أو الرابع، تُعتبر فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة هي الأكثر استخدامًا للإنترنت بنسبة 74%، كما أن 30% من المستخدمين يلجون إلى الشبكة العنكبوتية عبر الهواتف الذكية. ويعتقد سكان المدن أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تُعد وسيلة لتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع عصري ولا مادي متجه نحو المستقبل. ويرى المستخدمون الجزائريون أن الاتصال بالإنترنت ضرورة في أي مكان، لما توفره من فرص لكسب الوقت والمال، فضلاً عن تحسين قنوات التواصل بين الحكومة والمواطنين.

لكن بالرغم من ذلك، فإن معظم استخدامات الإنترنت في الجزائر تظل موجهة لتلبية الحاجيات اليومية وتصفح مواقع التواصل الاجتماعي، في حين يبقى استغلالها ضعيفًا في الحياة المهنية، وفي مجالات التجارة الخارجية والصيرفة، خاصة في ظل غياب الأمن والتوثيق في المعاملات الإلكترونية، مما يقلل من دعم العمليات التجارية مع دول العالم.

وفي إطار تطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمة، تم في سنة 2017 ربط جميع البلديات بشبكة الألياف البصرية، واستمرت الجهود خلال عام 2018، حيث ارتفع طول هذه الشبكة ليبلغ 145120 كم، بهدف تلبية حاجيات مستخدمي الإنترنت وتقديم خدمات ذات جودة عالية.

الشكل رقم (17): تطور شبكة اتصال الهاتف المحمول والثابت في الجزائر

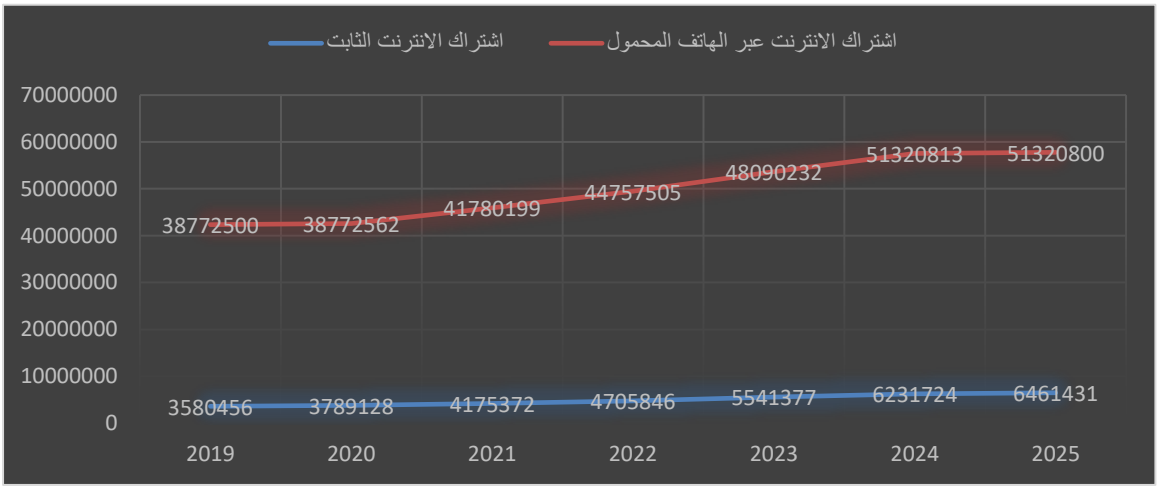

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على موقع https://www.mpt.gov.dz/%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85-/%d9%88%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa، تاريخ الإطلاع 2025/05/21، الساعة 19:28.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية لمنتجات تكنولوجيا الاعلام والاتصال

ساهمت سياسة الدولة في دعم وتشجيع انشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة في مجال التكنولوجيا والرقمنة في زيادة عدد المؤسسات الناشطة في المجال، خاصة مع انشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة مؤخرا.

1- صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تتمثل صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في معدات الاتصال، والكمبيوتر والاجهزة المرفقة له، معدات الاتصالات، المكونات الالكترونية...

2- واردات الجزائر لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تشمل اهم السلع المستوردة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على الكمبيوتر والاجهزة المرافقة له، معدات الاتصالات، المكونات الالكترونية...

الفرع الثالث: القوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي في الجزائر

1- قانون رقم 18-05 المتعلق بتنظيم التجارة الالكترونية:

صدر القانون رقم 18-05 سنة 2018 لتنظيم التجارة الإلكترونية في الجزائر، بهدف تقنين المعاملات الإلكترونية وضمان حماية المستهلك من النصب والاحتيال. يشترط القانون تسجيل الموردين في السجل التجاري، وتوفير بيانات واضحة عن السلع والخدمات. يُسمح بالتجارة الإلكترونية بحرية مع استثناء بعض المنتجات مثل الكحول والأدوية. كما ينص على شروط الدفع الإلكتروني، الفوترة، وحق المستهلك في الاسترجاع أو التعويض عند الإخلال بشروط البيع (القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018).

2- القانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتثديق الالكتروني:

القانون رقم 15-04 الصادر سنة 2005 ينظم قواعد التوقيع والتصديق الإلكتروني في الجزائر، ويعتبر الكتابة الإلكترونية مساوية للكتابة الورقية إذا توفرت شروط التوثيق والحماية. يهدف هذا القانون إلى دعم التحول الرقمي، خاصة في العدالة والمعاملات التجارية. يشترط أن يكون التوقيع الإلكتروني مستندا إلى شهادة تصديق إلكتروني صادرة عن جهة موثوقة، وأن يكون مرتبطا بالموقع وبياناته، ومحمي من التزوير. ينص القانون أيضا على عقوبات بالسجن والغرامة في حال إساءة استخدام التوقيع أو التصديق الإلكتروني (القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015).

3- القانون رقم 18-04 للقواعد المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية:

القانون رقم 18-04 الصادر سنة 2018 ينظم قطاع البريد والاتصالات الإلكترونية في الجزائر. يهدف إلى تطوير خدمات رقمية تنافسية وتقليص الفجوة الرقمية، مع ضمان المصلحة العامة. أنهى القانون احتكار "اتصالات الجزائر"، وفرض عليها فتح بنيتها التحتية للمنافسة، كما نظم منح التراخيص لإنشاء واستغلال شبكات الاتصالات وتقديم الخدمات بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية (القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018).

4- قانون النقد والقرض 03-11 المتعلق بالبنوك الجزائرية:

ينص قانون النقد والقرض رقم 90-10 المعدل بالأمر 03-11 على ضرورة عصرنة وتحديث القطاع المصرفي في الجزائر، وذلك من خلال:

- تبني خدمات مصرفية إلكترونية مثل الاعتماد المستندي الإلكتروني.
- تقديم معلومات ومعاملات مالية رقمية للعملاء.
- إدارة البنوك وفق معايير عالمية لمواكبة التحول الرقمي.

كما تؤكد المادة 69 من هذا القانون على أن جميع وسائل الدفع، بما فيها الإلكترونية، مسموح بها في البنوك الجزائرية، مما يعزز مرونة النظام المصرفي ويقلل الاعتماد على الطرق التقليدية، استجابةً لتحديات رقمنة الصيرفة والمنافسة الدولية في القطاع المالي (القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003).

5- القانون 09-04 المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافأتها:

تعد الجرائم الإلكترونية في الجزائر أكثر خطورة من الجرائم التقليدية بسبب صعوبة تحديد هوية الجناة وغياب الأدلة المادية، مما أثر على ثقة الأفراد في المعاملات التجارية الرقمية. لمواجهة ذلك، عُدلت القوانين خاصة قانون العقوبات وصدر القانون 09-04 لسنة 2009 للوقاية من الجرائم الإلكترونية، والذي:

- يجرم الدخول غير المصرح به، نشر البيانات، وتخريب الأنظمة.
- يفرض عقوبات تصل إلى حبس سنتين وغرامات.
- يتيح أدوات حديثة للتحقيق مثل التفتيش المعلوماتي واعتراض المراسلات، بشرط استخدامها في إطار قضائي (القانون رقم 09-04 المؤرخ 08أوت 2009).

المطلب الثاني: التجارة والصيرفة الالكترونية في الجزائر

انفتح المجتمع الجزائري تدريجيا على الاقتصاد اللامادي، وبدأ التكيف مع الجوانب التكنولوجية المختلفة من هواتف ذكية، أجهزة ذكية وحواسيب صغيرة وما إلى ذلك، خاصة بالمعاملات التجارية عبر الحدود.

الفرع الأول: بعض مواقع التجارة الالكترونية بالجزائر

ازدادت قناعة المؤسسات الجزائرية والأفراد على حد سواء بضرورة استخدام الانترنت لعقد الصفقات الإلكترونية واستغلال الفرص الدولية نسبة للنمو العالمي المتسارع بالمجال الرقمي، وهو ما انعكس على تطور عدد ومحتوى مواقع التجارة الالكترونية الجزائرية.

1- موقع شركة الخطوط الجوية الجزائرية

قامت الشركة بإنشاء موقع على شبكة الأنترنت إذ يسمح بتقديم العديد من الخدمات، منها إمكانية الحجز المباشر على الشبكة مع قدرة الدفع الالكتروني من خلال بطاقة الدفع ما بين البنوك أو البطاقة الخاصة ببريد الجزائر "البطاقة الذهبية"، حيث يمكن الموقع من تسيير ورفع حجم المعاملات اليومية بإرساء الثقة للمتعاملين مع الشركة داخل وخارج الجزائر عبر الانترنت والارتقاء للمستوى العالمي (كتاف و لطرش، 2020، صفحة 284).

2- موقع قيدني Guiddini.com:

تأسس سنة2009، يسوق مجموعة من الأصناف كعتاد الإعلام الآلي، المستلزمات اليومية، الأجهزة الكهرو منزلية والمواد الخاصة بالم أ رة والطفل، كما يوفر الموقع واجهة ما بين الموردين والمشترين ويعمل على مدار 24/7 ، حيث لديه حوالي 12 موردا و 300 زائر يوميا، أما بالنسبة لطرق الدفع فيعتمد المتجر على طرق متعددة كالحوالة البريدية، الشيك البنكي، الدفع نقدا عند التسليم مع إضافة الدفع بالبطاقة، وفيما يتعلق بالجانب اللوجستيكي لعمليات الشحن والتوصيل فالمتجر متعاقد مع United Parcel Service(UPS) (EMS) , Expresse mail service(http://guiddini.com.dz).

3- **موقع صنع في الجزائر www. Made-in-algeria.com:**

سعت الكثير من المؤسسات الجزائرية بالآونة الأخيرة لزيادة فرص قنوات التبادل والبيع، ولجأت لاستغلال شبكة الانترنت بالجانب التجاري للوصول للأسواق العالمية مما انشأت سوق افتراضية جزائرية" made in algeriaتسمح للشركات فيما بينها (B2B) خاصة المصدرة منها بعرض سلعها وخدماتها

بطرق حديثة وترويج منتجاتها لترقية الصاد رات من خلال تقديم العرض الأسرع ونشر المعلومات التجارية على عدد كبير من المؤسسات وإتاحة إمكانية التواصل بين العارضين والطالبين الدوليين.

وينقسم الموقع إلى قسمين رئيسيين، قسم خاص بعرض السلع والخدمات المتوفرة من منتجات نسيجية، منتجات غذائية، قطع ميكانيكية، خدمات الاتصالات...، والقسم الآخر المخصص للمناقصات والذي يسمح بالاطلاع والمشاركة فيها إلا للأعضاء المسجلين بالموقع (http://www.made-in-algeria.com).

4- دار الشهاب www.chihab.com

تعد دار الشهاب من أهم المؤسسات الجزائرية التي أدركت مبكرا ضرورة تسويق منتجاتها إلكترونيا، حيث يحتوي موقعها على نظام متكامل للتجارة الالكترونية يسمح ببيع المنتجات داخل الجزائر وخارجها مما يسهل وقت وتكلفة اقتنائها. ويحوي الموقع على فهرس إلكتروني يقدم معلومات مفصلة ودقيقة حول الكتب المتوفرة) اسم الكاتب، السعر، تاريخ النشر ...(والمقدرة بأكثر من 12 ألف كتاب موزعة على اختصاصات متنوعة، وبعد تسجيل المستهلك يحصل على اسم وكلمة سر تمكنه من التصفح بحرية كزبون محتمل، في حين تتم عملية الدفع بإرسال شيك بالبريد أو تحويل المبلغ للحساب البنكي لدار النشر ووصول السلعة في أي مكان بالعالم (http://www.chihab.com).

5- مواقع خدمات الستيراد والتصدير بالجزائر

أنشأت العديد من الشركات والتي يقدر مجملها بأكثر من 25 ألف شركة بمجال الاستيراد والتصدير مواقعا عبر الانترنت لمواكبة التطورات العالمية خاصة وأن جل عملياتها عبر الحدود بين الدول، مما تسهل عليها ممارسة نشاطها، ومن بين أهم الشركات:

- شركة Skconsulting Algérie تأسست سنة 2013 تعمل بقطاع الخدمات الاستيراد والتصديروالسمسرة التجارية ومقرها وهران.
- شركة Arabceram والمتعلقة بالمنتجات الصناعية وسيراميك والخزف وأرضيات رخامية مقرها أولاد موسى بالجزائر

وغيرها من الشركات التي تنشط بالموقع العالمي Europages الذي يحتوي على العديد من مواقع شركات الاستيراد والتصدير بدول العالم لمختلف المعاملات التجارية بين المؤسسات (http://www.europages.co.uk).

6- مواقع البطاقات العالمية

رغم أن بعض المواقع مثل Mastercard وفرت بطاقات الدفع المسبق لدعم التجارة الخارجية الجزائرية، إلا أن التجارة الإلكترونية ما تزال محدودة بسبب ضعف انتشار وسائل الدفع الإلكتروني داخل الجزائر. معظم المعاملات تتم نقداً عند التسليم، ما يحد من حجم التجارة الخارجية الرقمية. ويُعزى هذا القصور إلى ضعف التغطية الجغرافية وقلة دعم السلطات لتوسيع استخدام الدفع الإلكتروني (http://mea.mastercard.com).

الفرع الثاني: رقمنة الشركات الجزائرية

رغم الثورة التكنولوجية في الإعلام والاتصال، لا تزال الشركات الجزائرية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، تعاني من ضعف في تبني الرقمنة. استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات محدود، وعدد قليل من الشركات يمتلك مواقع إلكترونية، وغالباً لا يتم تحديثها أو استخدامها لأغراض تجارية فعالة. وتُعزى هذه الفجوة إلى ضعف الثقافة الرقمية، نقص الثقة في الدفع الإلكتروني، وغياب المهارات الرقمية الكافية. ومع أن بعض المؤسسات بدأت تستثمر في الرقمنة وتدريب موظفيها، إلا أن الاهتمام لا يزال يتركز على العلاقة مع الزبائن أكثر من التبادل التجاري بين الشركات (Djelti, 2016, p. 160).

المطلب الثالث: واقع رقمنة أهم القطاعات الجزائرية المرتبطة بالتجارة الخارجية

يستلزم على الجزائر حاليا تعميم الرقمنة على جميع القطاعات خاصة التجارية منها باعتبارهاعامل أساسي للخروج من دائرة الإحصائيات التقريبية، التي تساعد على شفافية المعاملات الاقتصادية وتفعيلها وخلق اقتصاد قوي خاصة بتجاوز العراقيل أمام التطور الاقتصادي وهدر للجهود والموارد.

الفرع الأول: رقمنة الجمارك الجزائرية

سعت الجزائر منذ سنة 2018 إلى رقمنة النشاطات الجمركية عبر نظام معلوماتي جديد يهدف إلى تعزيز فعالية الجهاز الجمركي وتسهيل التجارة الخارجية، من خلال ربط المفتشيات الإقليمية وقواعد البيانات بالموانئ والمصالح الأمنية والتجارية. ويُسهم هذا النظام في تسريع التصاريح الجمركية، تحسين دقة بيانات المنتجات، وتقليص التكاليف اللوجستية. كما عملت الجمارك على تبني حلول تحليل المعطيات وتسيير المخاطر وفق المخطط الاستراتيجي 2016–2019، ودعمت شراكات دولية أبرزها مع كوريا الجنوبية. وسعياً لدعم التصدير خارج المحروقات، تم تقليص آجال عبور السلع في الموانئ من 21 يوماً إلى 5 أيام، وتطوير آليات تسليم الحاويات وربطها بشبكات السكك الحديدية. ورغم هذه الجهود، لا تزال الجزائر تواجه تأخراً في تنفيذ استراتيجية فعالة لعصرنة الجمارك بسبب غياب الإرادة السياسية، نقص

البنية التحتية الرقمية، وضعف تأهيل الموارد البشرية، مما يعيق التحصيل الضريبي ويزيد من تكاليف التبادل التجاري ويحد من تنافسية الموانئ الجزائرية دوليا (حليس، 2017، صفحة 330).

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة

مع نهاية السداسي الأول من عام 2020، تم الإعلان عن إنشاء وكالة وطنية للرقمنة تضم ممثلين عن مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية، بهدف جعل الرقمنة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني. تسعى الوكالة إلى توحيد الرؤى ووضع استراتيجية وطنية شاملة لتطوير الرقمنة من خلال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومتابعتها من قبل مختلف الفاعلين من قطاع حكومي، اقتصادي، ومجتمع مدني .كما يترأس الوكالة مجلس علمي وتقني مكوَّن من خبراء وأساتذة جامعيين ومسؤولي حاضنات ومؤسسات ناشئة، مع التركيز على تشجيع الشباب على المقاولاتية في مجال الرقمنة، ودعم الابتكارات التي تعزز الاقتصاد الرقمي .وأكد وزراء منتدبون على أهمية تطوير المؤسسات الرقمية وخدمات الدفع الإلكتروني، لما لها من دور بديل عن النفط في تنويع الصادرات، وتكثيف التجارة الخارجية، وخلق الثروة وفرص العمل، مما يجعل الرقمنة معياراً حيوياً لتقدم البلاد .(وكالة الأنباء الجزائرية)

الفرع الثالث: رقمنة قطاع الفلاحة

أكدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على الأهمية القصوى للرقمنة في مسار تحديث القطاع، من خلال برنامج يمتد لثلاث سنوات ويرتكز على ثلاث مشاريع رئيسية :تأهيل الهيكل المركزي، تطوير النظام المعلوماتي، وتأهيل هيكل الشبكة. يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مردودية المؤسسات، تقليص الأعباء الإدارية، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الاقتصاد الوطني، مما يعزز فرص التصدير. كما توفر الرقمنة إمكانية الوصول السريع والدقيق للمعلومة لفائدة كافة المتدخلين في القطاع، من فلاحين ومربين وصيادين وباحثين وغيرهم، مع تطوير تطبيقات لمتابعة الأسعار الزراعية واستلهام التجارب الدولية .وشملت المبادرات الرقمية كذلك مشروع إحصاء وتصنيف القطيع الوطني من الأبقار المنتجة للحليب، بداية من ولاية غرداية كنموذج ناجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب، بهدف تحسين النوعية والإنتاج، ورفع مصداقية الإحصائيات، وتقليص واردات الحليب واللحوم والأعلاف، تمهيدًا لتحقيق الأمن الغذائي وتثمين المنتوج المحلي بحلول نهاية 2024 (المرجع السابق).

الفرع الرابع: السياحة الالكترونية بالجزائر

شرعت الجزائر منذ سنة 2018 في رقمنة قطاع السياحة، عبر إنشاء قاعدة رقمية تشمل الاستثمار، الوكالات السياحية، الأسفار، والفندقة، بهدف توسيع هذه الرقمنة بشكل شامل بداية من سنة 2020. ورغم ذلك، واجهت السياحة الإلكترونية في الجزائر عدة عوائق، أبرزها ضعف نظام الدفع الإلكتروني، غياب الصيانة الفعّالة للمواقع الإلكترونية، وانعدام الثقة وثقافة الإنترنت لدى الفاعلين، مما أعاق جذب الزبائن الأجانب وتسويق المنتجات السياحية .ومع ذلك، تم تطوير عدد من التطبيقات الإلكترونية كواجهات تعريف وإعلان سياحي، منها تطبيقات للمعالم الأثرية والمدن السياحية، تقدم معلومات مرفقة بالصور والخرائط حول الأماكن التاريخية، الصناعات التقليدية، الفنادق، المطاعم، والمناطق السياحية .إلا أن التفاعل بين القطاع السياحي والتطورات العلمية لا يزال ضعيفاً، نتيجة نقص اهتمام الجهات العليا بالاستثمار السياحي ومواكبة الابتكارات التكنولوجية والتسويقية واللغوية .ويُعد تطوير السياحة الرقمية عاملاً مهماً لدعم التجارة الخارجية، من خلال تنويع مصادر العملة الصعبة، الترويج للمنتجات المحلية، وتشجيع التصدير خارج المحروقات، إلى جانب تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق انفتاح أكبر على السوق الدولية (وكالة الانباء الجزائرية).

المطلب الرابع: تحديات وآفاق الاقتصاد الرقمي في الجزائر

لا تزال الجزائر كعادتها تتخلف عن التطورات العالمية، والتي تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا والتحول الاستراتيجي المتجه نحو الاقتصاد الرقمي، مما لا يترك لها أي مجال للتردد في الاندماج بسرعة وبشكل ايجابي في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة نحو الاقتصاد الجديد.

الفرع الأول :تحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر

تعاني الجزائر العديد من الصعوبات للاندماج بالاقتصاد الرقمي العالمي، وتتمثل أهمها في:

1- الفجوة التكنولوجية:

المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد، فالجزائر تعاني من ضعف البنية التحتية للاتصالات وعدم مواكبتها للتطورات التقنية العالمية كنوعية وسرعة شبكة الانترنت والقدرة على نقل المعلومات وما يرتبط بها من برامج وتجهيزات وأنظمة، فعلى الرغم من أن نسبة استخدام الانترنت في الجزائر بلغت 45.2 %إلا أنها بعيدة عن المستوى العالمي، خاصة في مجالات استخدامها واستغلالها للجانب المهني والمعاملات التجارية والمالية مما يسبب فشلا في تقدم رقمنة الاقتصاد من طرف المجتمع (يحياوي و

يوسف، 2017، صفحة 188)، هذا مايبينه جدول مؤشر التنافسية العالمي بالنسبة للج ا زئر وترتيبها نسبة إلى 141 دولة:

جدول (08): مؤشر التنافسية العالمي الخاص بالجزائر

المؤشر	الترتيب/141 دولة
اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة.	61
اشتراكات الانترنت الثابت لكل 100 نسمة.	85
مستخدمو الانترنت بالمائة من السكان البالغين.	83
المهارات الرقمية بين السكان النشطين.	82
المنافسة في الخدمات.	120
سهولة العثور على موظفين مهرة.	76
اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة لكل 100 نسمة	35
اشتراكات انترنت فايبر لكل 100 نسمة.	119

Source : (World Economic Forum, 2019, p. 52)

2- التحديات الاقتصادية:

- افتقار الجزائر للخبرات التجارية والمساعدات التقنية والفنية لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية.
- غياب النظم المصرفية القادرة على حل مشكلات السداد والدفع عن طريق الانترنت والبطاقات الالكترونية، حيث نجد تخوفا من المعاملات اليومية الالكترونية وغياب الثقة الناتجة عن ضعف الجانب الرقمي للمجتمع.
- انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الانترنت، وغياب اعتماد التوقيع الإلكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الانترنت بكل أمان وسرية.
- محدودية حجم المعاملات التجارية الالكترونية بين الشركات التجارية نفسها أو بين مورديها الأجانب والمستهلكين، وهذا ا راجع للعوامل الاقتصادية والمالية خاصة الرسوم والضرائب التي تفرض على الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالتالي تخفيض نسبة مساهمتها ونشاطها في تفعيل الرقمنة.
- التكلفة الباهظة للاستثمارات في تقنيات المعلومات، خاصة للمدى البعيد في ظل التطورات العالمية الديناميكية وصعوبة التغطية الشاملة للتراب الوطني، فاتساع الجزائر أدى لحصر تقنيات التكنولوجيا والمجالات المرقمنة بالمدن الكبرى فقط وافتقار الجنوب لها.

- غياب مفهوم البورصات التقليدية منها أو الالكترونية في الجزائر والتي تعد من أهم الجهات ذات العائدات المالية الوفيرة على الدولة (يحياوي و يوسف، 2017، صفحة 189).

3- التحديات البشرية والاجتماعية:

- قصور الموارد البشرية والمؤهلات في مجال تقنية المعلومات الرقمية، فمعظم التقنيين والمختصين في تصميم المواقع خاصة المتعلقة بالتجارة الالكترونية وقوائم الكتالوجات وأمن الشبكات ونظم الدفع الالكتروني مستوردة مما ترفع التكاليف مع استمرار التبعية للخارج من جهة والافتقار الدائم للخبرات من جهة أخرى، وفي ظل غياب رؤوس الأموال وغياب تشجيع الدولة لدعم وتمويل الأفكار والإبداعات والمشروعات المحلية بهذا المجال مما أدى إلى هجرتها للخارج لتلقي الدعم.
- تشكل الجوانب الاجتماعية والثقافية عائق وراء تأخر بعض المشروعات التجارية بالجزائر، فاللغة الشائعة والمستخدمة بالأنترنت عامة على المستوى العالمي هي اللغة الإنجليزية أي ما يعادل 80 %، ونظرا لارتفاع معدلات الأمية الرقمية بالجزائر واستغلال شبكة الانترنت لمواقع التواصل والترفيه فإن نسبة من يستخدم الانترنت لأغراض تجارية تظل منخفضة ومحصورة في الطبقات المثقفة، كما أن ثقافة الاستخدام الالكتروني وانتشار الحاسبات الآلية لا تزال شبه معدومة.
- مستوى ثقافة الزبون الجزائري وعدم ثقته بالممارسات التجارية والمعاملات الالكترونية، علاوة على عدم الضمان لجانب تسويق الخدمة التي بدورها ما تعكس ضعفا ورداءة خاصة ما بعد البيع، والتي معظمها تمارس بصفة غير رسمية، وهذا ا رجع لدرجة الوعي والمستوى التعليمي الضعيف، اضافة لبطء جانب القضاء في سن قوانين حماية التعاملات التجارية الالكترونية والتدخل بالمعالجة السريعة والمنصفة للحقوق وحل النزاعات في سوق الرقمنة. (بن عياد، 2019).

4- الجانب التشريعي:

- مس الإطار التشريعي الركائز الأساسية لبناء اقتصاد رقمي وطني سليم أهمها العقد الالكتروني، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، الدفع والتصديق الالكتروني وأخيرا حماية أنظمة الإعلام والإشهار الإلكتروني، في حين لايزال يعاني من المحدودية وعدم مسايرة بعض قوانين العمل الالكتروني للتطورات الحالية، مما ينعكس سلبا باستغلال الثغرات القانونية وغياب الاحتواء الكلي للمجتمع من طرف القانون، فالانعكاسات الإيجابية للرقمنة على مؤشرات التجارة الخارجية وتعزيز إيرادات المؤسسات مشروط بإحاطتها بالضمانات التي تحمي المتعاملين في وقت يسجل فيه العالم الكثير من

الاختراقات خاصة بالبنوك وقواعد البيانات للمؤسسات، مما تتلاشى الثقة في ظروف غياب الثقافة الإلكترونية.

- اتساع مساحة المعاملات والعقود وطرح إشكاليات قانونية خاصة في مجال الإثبات، مما دفع بالتساؤل حول مدى كفاية اعتماد المشرع الجزائري للإثبات الالكتروني لإضفاء الحماية القانونية في التجارة الإلكترونية، وبالرغم من أن أول توقيع إلكتروني تم خلال الدفع الالكتروني لدى البنوك باستخدام البطاقة البنكية، إلا أنها مرغوبة للطبقات المحدودة التي تشكل نسبة أقل لغياب الثقة والثقافة (بن عياد، 2019).

الفرع الثاني: آفاق الاقتصاد الرقمي في الجزائر

رغم النقص الكبير والتأخر الملحوظ الذي تشهده الجزائر في مجال رقمنة قطاعاتها خاصة التجارية منها مقارنة ببعض الدول العربية التي قطعت أشواطا بعيدة في الميدان بالرغم من التشابه النسبي بينهما من حيث الامكانيات المادية والمداخيل البترولية، الا ان المجهودات التي تبذلها الجزائر من مشاريع وتنظيمات تهدف لرقمنة الاقتصاد ولما له دور في ترقية التجارة الخارجية لاتزال ضعيفة.

بعد التطرق للمظاهر والتحديات المحيطة بالاقتصاد الرقمي في الجزائر، سيكون من المهم معرفة مستقبله وكيفية الاستجابة واللحاق بالتطورات العالمية، وتتمثل أهم الخطوات في:

- ضرورة وجود إرادة كافية لمواجهة التحديات وتعزيز مظاهر الرقمنة بمجالات التجارة الخارجية، خاصة الارادة السياسية بعدم ادخار أي جهد في دعم مسعى تقليص الفجوة الرقمية وانشاء مجتمع معلوماتي.
- وجوب اهتمام الجزائر بتوفير البنية التحتية الرقمية وتشجيع الشركات الدولية خاصّةً العاملة في السوق الرقمي، للاستثمار في الأسواق الجزائرية ودعم المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التبادلات التجارية المبنية على الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الطرق الضامنة والمحفّزة لنجاح الاقتصاد الرقمي.
- سن القوانين المنظّمة للأعمال الاقتصادية الرقمية بمجال الصيرفة، التجارة، الجمارك، الضرائب وما إلى ذلك مع استمرارية تحديثها تماشيا مع التطورات العالمية.
- دعم وتمويل الأفكار والإبداعات والمشروعات المحلية واستبدال التقنيين والمختصين في مجال التكنولوجيا المستوردين بالإطارات الجزائرية ذات المها رات العالية ما ينعكس بانخفاض التكاليف والتبعية للخارج.

- رفع درجة الوعي وثقافة أتمتة العمليات التجارية وهذا راجع لمحو الأمية الرقمية واكتساب ثقة المجتمع مع ترسيخ وجوده بالمجتمع الجزائري.
- خلق وتنشيط مفهوم البورصات التقليدية منها أو الالكترونية في الجزائر والتي تعد من أهم الجهات ذات العائدات المالية الوفيرة على الدولة (بن عيسى، 2007، صفحة 172).

المطلب الخامس: المقارنة بين قطر والجزائر

من خلال ما تم التطرق له خلال المباحث السابقة ، سنتطرق في هذا المطلب إلى المقارنة بين قطر والجزائر في مجال الاقتصاد الرقمي مع إبراز نقاط التشابه والاختلاف بين البلدين كما يلي:

1- نقاط التشابه: سنلخص نقاط التشابه بين قطر والجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نقاط التشابه بين قطر والجزائر في مجال الاقتصاد الرقمي

النقطة	دولة قطر	دولة الجزائر
الرؤية الوطنية للتحول الرقمي	تتبنى قطر "**الأجندة الرقمية 2030**" التي تهدف إلى بناء اقتصاد رقمي مزدهر من خلال تفعيل برامج في ست ركائز استراتيجية رئيسية.	تسعى الجزائر إلى تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال استراتيجيات وطنية تهدف إلى تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، كما تعمل الجزائر ضمن "**رؤية الجزائر الرقمية 2025**"
الاهتمام بالبنية التحتية الرقمية	تسعى قطر لضمان بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى عامي وآمنة ومستدامة.	تعمل الجزائر على تحسين البنية التحتية الرقمية لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي، بالاضافة إلى استثمارات حكومية لتحسين الأنترنت وتوسيع التغطية.
التركيز على الحكومة الإلكترونية	تهدف قطر إلى ضمان اشفافية وتحسين كفاءة الحكومة الرقمية، كما شهدت قطر تقدم كبير في الخدمات الحكومية الإلكترونية.	كما تعمل الجزائر على تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية لتسهيل الوصول إليها، وتطوير اخدمات الإدارية الرقمية.
الاهتمام بريادة	تهدف قطر إلى بناء مجتمع يتمتع	تسعى الجزائر إلى تعزيز المهارات

الأعمال الرقمية	بالإدراك الرقمي من خلال تنمية المواهب وتوفير الوصول إلى أفضل برامج التدريب، بالإضافة إلى دعم حاضنات الأعمال والمبادرات الرقمية.	الرقمية لجميع فئات المجتمع، ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معلومات سابقة.

2- أوجه الاختلاف: سنلخص نقاط الاختلاف بين قطر والجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نقاط التشابه بين قطر والجزائر في مجال الاقتصاد الرقمي

النقطة	دولة قطر	دولة الجزائر
الاستثمارات	نجد أن استثمارات قطر ضخمة مدعومة من الدولة وصناديق الثروة السيادية.	نجد أن الاستثمارات في الجزائر محدودة نسبيا وتعتمد على الموارد المحلية والدعم الدولي.
التحول الرقمي الفعلي	قطر متقدمة جدا في مجال التحول الرقمي، وقطعت أشواطا كبيرة في الذكاء الاصطناعي.	بينما الجزائر لا زالت في مرحلة التطوير، تعاني من بعض العراقيل مثل البيروقراطية وضعف البنية التحتية في بعض المناطق.
البيئة التشريعية	البيئة التشريعية القطرية أكثر تطورا، كما تحفز الاستثمار في التكنووجيا.	بينما في الجزائر هناك قوانين رقمية في طور التحديث، ما زالت بحاجة للتطوير لتواكب الاقتصاد الرقمي.
مؤشرات التنافسية الرقمية	تحتل قطر مراكز متقدمة عالميا في مؤشرات الجاهزية الرقمية.	تصنف الجزائر من أقل الدول في العالم من حيث الجاهزية الرقمية.
الاعتماد على الاقتصاد الرقمي	تعتمد قطر على الغاز، لكنها تنوع اقتصاديا بشكل أسرع خاصة في المجالات الرقمية.	اقتصاد الجزائر لا يزال يعتمد على المحروقات بشكل كبير.

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المعلومات السابقة.

خلاصة الفصل:

تم خلال هذا الفصل دراسة تطبيقية حول دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية في دولة قطر، من خلال مساهمته في تطوير البنية التحتية الرقمية وتسهيل المعاملات التجارية، وكذا تعزيز التجارة الإلكترونية، حيث قمنا أولا بإبراز المؤشرات المرتبطة بتقييم أداء الاقتصاد الرقمي بدولة قطر وتمثلت هذه المؤشرات في المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي، إضافة إلى مؤشر التنافسية الرقمية العالمية، ومؤشر الخدمات الحكومية الإلكترونية، حيث حققت دولة قطر تطورا ملحوظا في هذه المؤشرات مما جعلها تنافس دول عالميا. وتطرقنا أيضا إلى التجارة الخارجية القطرية وأبرزنا الاصلاحات التي شهدتها الدولة في هذا المجال، وكذا تم التعرف على تطور الصادرات والواردات القطرية خلال الفترة من 2020 إلى 2024، واستكشفنا أهم موردي وممولي قطر وأهم تركيباتها السلعية للايرادات والصادرات في الخمس السنوات الأخيرة.

كما قمنا بمقارنة الاقتصاد الرقمي لدولة قطر ودولة الجزائر من خلال إبراز نقاط التشابه ونقاط الاختلاف.

وقد توصلنا إلى أن دولة قطر تهتم كثيرا بمجال الرقمنة والتحول الرقمي وتسعى إلى تطويره بمختلف المشاريع والسياسات، وهذا ساعدها كثيرا في تعزيز تجارتها الخارجية من خلال تنمية اقتصادها وتنويعه والخروج من الصادرات النفطية فقط، وأيضا زيادة منافستها في الأسواق العالمية.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية، حيث يعتبر موضوع رقمنة الاقتصاد من المواضيع الهامة التي نالت اهتمام العديد من الدول، ذلك لأن الرقمنة في وقتنا الحالي تعتبر من الضروريات والحتميات الواجب على الدول تبنيها واعتمادها من أجل تعزيز التجارة الخارجية، ورفع اقتصاد أي دولة. فقد أتاح هذا التحول الرقمي فرصا واسعة أمام الدول للوصول إلى أسواق جديدة بسرعة وكفاءة أعلى، مما استدعى الدول مواكبة هذا التطور والتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الجديد للنهوض باقتصادها.

كما أصبحت التجارة عبر الحدود مرتبطة بمدى رقمنة القطاعات التجارية ومستوى الثقافة الالكترونية الموجودة داخل البلد، الأمر الذي جعل قطر تواكب هذه النقلة النوعية للنهوض بتجارتها الخارجية وتعزيزها خاصة خارج النفط والغاز. من خلال نشر الثقافة الالكترونية، وتشجيع استخدام الأنترنت لإتمام المعاملات التجارية الدولية وتعميمها على جميع المجالات ...وغيرها.

ومن هذا فإن الاقتصاد الرقمي لا يعد خيارا، بل ضرورة استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية في التجارة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

1- اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال تحليل ودراسة مختلف جوانب الموضوع حيث تم التوصل إلى:

- إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على الأنترنت وك ما هو رقمي وله علاقة بالتكنولوجيا الحديثة، وأمام التحولات العميقة أصبح الاقتصاد الرقمي ضرورة لأي دولة للحاق بركب الدول خاصة المتقدمة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- حققت دولة قطر تطورا ملحوظا في مجال التجارة الالكترونية في الآونة الأخيرة، مدعومة بسيايات ومشاريع حكومية واستثمارات في البنية التحتية الرقمية، مما جعلها تنافس العديد من الدول العربية وبعض الأسواق العالمية، ومع ذلك لا تزا هناك بعض التحديات مقارنة بالدول الكبرى خصوصا في الجوانب التقنية، وهذا يدل على أن قطر تمشي في مسار تصاعدي رغم الفجوات، حيث تم سن العديد من التشريعات والقوانين **وهو صحة الفرضية الثانية.**
- للاقتصاد الرقمي تأثير بي على التجارة الخارجية بقطر لمركزها الاستراتيجي من جهة ودعم صادراتها وتنويعها من جهة أخرى، وذلك بتسيير الاجراءات والمعاملات التجارية الدولية بتقليص الوقت والجهد وكلفة، مما يرفع حجم المعاملات التجارية عبر الحدود ويعزز تجارتها الخارجية وما له من أثر على

تحسين الميزان التجاري، ويتخطى تأثير الاقتصا للتجارة الخارجية إلى جوانب أخرى، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

2- نتائج الدراسة:

من خلال ماتم عرضه من مختلف العناصر في الفصول تم استخلاص النتائج التالية:

- الاقتصاد الرقمي القائم على الأنترنت، يتسم بالعديد من الخصائص جعلته متميزا عن الاقتصاد التقليدي، وذلك في سرعة الأداء والاستجابة المباشرة وانخفاض التكلفة.
- يتطلب الاقتصاد الرقمي الامتثال إلى مجموعة من الاعتبارات، تتمثل في توفير البيئة التنظيمية والتشريعية وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تكوين رأس المال البشري بالشكل اللازم وتشجيع البحث والتطوير.
- الرقمنة تعزز فرص الدخول إلى أسواق جديدة وزيادة الصادرات خاصة في القطاعات الخدمية والمعلوماتية.
- للرقمنة دورا كبيرا في انتشار وتنشيط التجارة الخارجية، وذلك من خلال الخدمات المتعددة التي توفرها لكل الأطراف المتعاملين، وتبرز أهميتها من خلال تسيير إجراءات التصدير والاستيراد وتقلص التكاليف، إتاحة فرص جديدة لانتشار السلع والخدمات والوصول إلى الأسواق العالمية، وكسب ميزة تنافسية للمؤسسات حتى اصغيرة منها.
- تعد التجارة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسيع الأسواق ورفع حجم الصادرات.
- إن دولة قطر باعتمادها على توفير بنية تحتية تقنية ومعلوماتية قوية، استطاعت تطوير انتاجها الصناعي والتنويع فيه، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكثير من المواد المصنعة والتحول نحو التصدير، بل وامتلاك ميزات تنافسية أهلتها لدخول المنافسة الدولية والتسابق نحو الصدارة.
- تسعى قطر ضمن رؤيتها الوطنية 2030 إلى تنويع قاعدة صادراتها، من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية كاصناعات التحويلية.
- تعد التجارة الخارجية ركيزة أساسية في دعم الناتج المحلي الإجمالي القطري، خاصة وأن الدولة تعتمد بشكل كبير على تصدير الغاز الطبيعي والنفط، ما يجعلها تنافس في الأسواق العالمية للطاقة.
- تسجل قطر فوائض تجارية مرتفعة بانتظام، بسبب تفوق الصادرات على الواردات، حيث يعزز ذلك الاستقرار المالي ويعطي الدوة قدرة أكبر على تنفيذ سياسات تموينية واستثمارية.

- يؤثر الاقتصاد الرقمي بشكل متزايد وإيجابي على التجارة الخارجية في قطر، وهذا الأثر قوي مما جعلها تنافس دول كبيرة وكذا سهل دخولها إلى الأسواق العالمية، ويرجع ذلك لرقمنة القطاعات الداعمة لها والجهود الحكومية لنجاح ذلك.

3- توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإننا نقترح التوصيات التالية:

- يجب تنويع الاقتصاد عن طريق تنويع القطاع الصناعي وتعزيز صادرات السلع المصنعة، مما يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي توفر فرص عمل للأفراد وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام.
- عدم التركيز على الصادرات النفطية، ودعم الصادرات المختلفة الأخرى من أجل تخفيض تكلفة الواردات واستنزاف العملة الصعبة.
- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، من خلال توسيع شبكات الأنترنت عالية السرعة، وتطوير شبكات الاتصالات الحديثة مثل الجيل الخامس 5G، وانشاء مراكز بيانات وطنية قادرة على معالجة وتخزين البيانات التجارية بكفاءة وأمان، بما يعزز من جاهزية الدولة للندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي.
- وضع تشريعات داعمة للتجارة الإلكترونية بما يتلائم مع متطلبات التجارة الرقمية، مع مراعاة توحيد الأطر القانونية مع الدول الشريكة لتيسير التجارة العابرة للحدود.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، من خلال توقيع اتفاقيات تجارية رقمية، والمشاركة الفعالة في المبادرات العالمية.

4- آفاق الدراسة:

من الطبيعي أن يكون هناك نقائص في موضوعنا نظرا إلى أن الدراسة واسعة وكثيرة التغير، كما يمكن مواصلة البحث في هذا الموضوع من عدة جوانب يمكن أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وعليه يمكن اقتراح المجالات التالية كآفاق لبحوث قادمة:

- قياس حجم الاقتصاد الرقمي في قطر، وتحديد كل تأثيراته المباشرة وغير المباشرة خاصة على التجارة الخارجية.
- البحث في جاهزية الدول العربية أو النامية للاندماج في منظومة الاقتصاد الرقمي العالمي.
- إجراء دراسات مقارنة بين تجارب دول رائدة في الاقتصاد الرقمي.
- دراسة أثر الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تحسين استراتيجيات التصدير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1- أسامة عبد السلام السيد، (2018)، **الاقتصاد الرقمي**، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

2- جمال جويدان الجمل، (2013)، **التجارة الخارجية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

3- رضوان أبو شعيشع السيد، (2018)، **الاقتصاد الرقمي**، ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

4- سعد غالب ياسين، (2020)، **الإدارة الإلكترونية**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

5- السيد محمد أحمد السريتي، (2009)، **التجارة الخارجية**، مصر: الدار الجامعية.

6- السيد محمد أحمد السريتي، وأحمد الخضراوي، (2017)، **الاقتصاد الدولي**، السعودية: دار فاروق للنشر

7- عاطف أحمد عبد العال زيدان، (2022)، **الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة**، ط1، مصر: دار محمود للنشر والتوزيع.

8- عبد المجيد قدي، (2006)، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

9- عطا الله علي الزبون، (2015)، **التجارة الخارجية**، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

10- عمر حسين، (1998)، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد**، مصر: دار الكتاب الحديث.

11- محمد جاسم، (2006)، **التجارة الدولية**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

12- مدحت محمد محمد، (2016)، **الحكومة الإلكترونية**، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

13- مصطفى يوسف كافي، (2010)، **التسويق الإلكتروني في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة**، ط01، دمشق، سوريا: دار رسلان للنشر والتوزيع.

14- منير نوري، (2017)، **التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

II- المقالات:

1- أماني فوزى، (2017)، **مفهوم الاقتصاد الرقمي. المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد 54، العدد 03.

2- الحبيب مكاوي، ومحمد سعيدي، (2023)، **أثر الابتكار على الاقتصاد الرقمي خلال الفترة (2013-2020)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01.

3- الرشيد بوعافية، (2014)، **دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد ّ01، العدد 02.

4- رياض عيساوي، ومحمد هاني، (2024)، **التجارة الخارجية في الجزائر (الواقع والتحديات)**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 08، العدد 02.

5- سامية كتاف، وذهبية لطرش، (2020)، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر بين متطلبات التطبيق وتحديات التطوير**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد01.

6- سفيان قعلول، والوليد طلحة، (2020)، **الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات.** دراسات اقتصادية، العدد 71.

7- سلمان محمد الديراوي، (2021)، **متطلبات الاقتصاد الرقمي في القطاع السياحي ودوره في تطوير السياحة الفلسطينية من وجهة نظر الإداريين العاملين في فنادق المحافظات الجنوبية**، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 02.

8- شرين السيد أحمد منشاوى، (2024)، **الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز النمو المستدام في العالم العربي**، مجلة آفاق عربية اقليمية، المجلد 09، العدد 15.

9- عبد القادر زواتنية، (2022)، **أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا وأثره على تحقيق التنمية المستدامة -الاقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذجا-**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28.

10- عزو رضوان آيت قاسي، وعبد الصمد بودي، (2023)، **واقع البنوك الإلكترونية**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01.

11- نعيمة يحياوي، ومريم يوسف، (2017)، **التجارة الالكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال الالكترونية.** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06.

12- هشام بن عزة، (2022)، **أهمية تطبيقات التكنولوجيا الناشئة والاقتصاد الرقمي في ظل جائحة كورونا وأثره على تحقيق التنمية المستدامة ومدى استفادة الجزائر منها – عرض تجارب دولية رائدة –**، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المجلد 01، العدد 02.

III- المذكرات والأطروحات:

1- حسين العلمي، (2013)، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة** (أطروحة ماجستير)، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، الجزائر: جامعة قسنطينة.

2- حفيظة شيخي، (2012)، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي المنظمة العالمية للتجارة** (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة وهران.

3- زينب هادي نعمة، (2015)، **تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (2013-1999) مع الاشارة للعراق** (أطروحة دكتوراه)، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء.

4- سلمى سعداوي، (2020)، **رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية** (مذكرة ماستر)، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

5- عبد الحميد حمشة، (2013)، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

6- عبد القادر حليس، (2017)، **تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائر** (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

7- علي عز الدين، (2014)، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012** (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر3.

8- قواسم بن عيسى، (2007)، **الفجوة الرقمية والمعلوماتية بين الدول العربة دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة** (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، وهران، الجزائر: جامعة وهران.

9- وليد عابي، (2019)، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة** (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

IV- الجرائد:

1- سعيد بن عياد، (2019)، **التحول الرقمي انعكاسات ايجابية على مؤشرات النمو ويعزز ايرادات المؤسسات.** جريدة الشعب، 26 أكتوبر 2019.

V- المطبوعات والمحاضرات:

1- أحمد السكري، (2021)، **مقرر استراتيجيات الأعمال الإلكترونية** (محاضرات)، كلية إدارة الأعمال،قسم التسويق والتجارة الإلكترونية، سوريا: جامعة المنارة.

2- سامي بلبخاري، (2022)، **نظريات التجارة الدولية** (مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

VI- إصدارات وقوانين:

1- القانون رقم 09-04 المؤرخ 08أوت 2009، **يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، بتاريخ 16 أوت 2009.

2- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، **المتعلق بعصرنة العدالة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، بتاريخ 10 فيفري 2015.

3- القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018، **يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الاكترونية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، بتاريخ 13 ماي 2018.

4- القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، **المتعلق بتنظيم التجارة الالكترونية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28، بتاريخ 16 ماي 2018.

5- القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003، **يتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 52، بتاريخ 27 أوت 2003.

VII- التقارير:

1- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، (2024)، **المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024، صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي**، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

2- الاسكوا، **مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية** والنقالة، (2024).

3- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (2014)، **سياسة البيانات المفتوحة**، الدوحة.

4- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (2015)، **سياسة المشاركة الالكترونية**، الدوحة.

VIII- المواقع الإلكترونية:

1- http://argaam.com

2- http://guiddini.com.dz

3- http://mea.mastercard.com

4- http://www.chihab.com

5- http://www.europages.co.uk

6- http://www.made-in-algeria.com

7- **الاتفاقيات التجارية-قطر**، تاريخ الاسترداد 2025/05/09، من http://www.qfz.gov.qa

8- **تطوير البنية التحتية لموانئ قطر**، تم الاسترداد من وزارة المواصلات، دولة قطر : http://www.mot.gov.qa

9- **تمويل وتأمين الصادرات**، تاريخ الاسترداد 2025/05/09، من http://www.qdb.qa

10- طارق الشال، **الاقتصاد الرقمي مخاطر وتحديات تواجه التجارة العالمية**، http://arabi21.com/story/1193448.

11- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على موقع https://www.mpt.gov.dz/%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85-/%d9%88%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa،

12- وكالة الأنباء الجزائرية، **دحمون يكشف عن دخول الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة حيز الخدمة قبل نهاية السنة**، تم الاسترداد من http://www.aps.dz/ar/sante-science-trchnologie/79751-2019-11-17-7-26-01

13- وكالة الانباء الجزائرية، **عماري: رقمنة قطاع الفلاحة "ضرورة ملحة"**، تم الاسترداد من http://www.aps.dz/ar/economie/81693-2019-12-27-17-48-35

14- يوسف حاتم، 2025/01/18، **حجم سوق التجارة الإلكترونية في قطر 2024**, تم الاطلاع في 2025/04/27 ، من لوسيل: m.lisailnews.net.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Bartholomane, F (2018), **Digital transformation international compétition and spécialisation**. CE Sifo forum, vol 19.

2- Djelti, M. (2016), **apport des tic et d'internat dans le dévloppement des entreprise algériennes étude de czs**. thése pour l'obtention du diplome de doctorat, faculté des sciences économiques commerciales st des sciences de gestion, université d'oran 2.

3- IMD World Competitiveness Center, (2024), **IMD World Digital competitiveness Ranking.**

4- lambin, j. (2014), **Rethinking the Market Economy. 1st edition: Palgrave macmillan**.

5- Mamendperani, B. (2021), **The impact of foreign trade on economic growth in a number of oil-producing countries with special reference to iraq for the period 2003-2019**(Master's thesis). Economics Programs/Arabic, NICOSIA: Near East University.

6- Qatar ranks 5th globally among most improves countries in EGDI 2024. (2025, 04 28), Récupéré sur http://qatar-tribune.com

7- Rjam, k., Wassel, K., & Saada, E. (2018). Digital economy in Algeria " Analytical study of the ICT sector. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, Vol 01(N° 01), pp. 43-64.

8- World Economic Forum. (2019), The Global Comprtitiveness Report.

ملاحق الدراسة

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ماي 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عمراوي عبد الحليم الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100510513 والصادرة بتاريخ 06-02-2022

المسجل(ة) بكلية / معهد علوم اقتصادية وتجارية قسم مالية وتجارة دولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور الاستثمار الرقمي في تحسين التجارة الخارجية

دراسة حالة مقارنة بين دولة قطر ودولة الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 26.05.2025

السيد/ بمكة 26 ماي 2025 رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي وبتنة

توقيع المعني (ة)

Scanned with CamScanner

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بوسهل فوزي الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200367473 والصادرة بتاريخ 2016/10/17

المسجل(ة) بكلية / معهد علوم إقتصادية والتسيير قسم مالية وتجارة دولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية دراسة مالية مقارنة بين دولة قطر والدولة الجزائرية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 26/05/2025

تقر على مصادقة إمضاء السيد:
2025 ماي 26

توقيع المعني (ة)

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي بالتفويض منه
المكلف الرئيسي للإدارة الإقليمية
بشاوش نجماة

Scanned with CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

بسكرة في: 2025/05/27

إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ:حوحو فطوم

الرتبـــة: استاذ محاضر أ

قسم الارتباط: قسم العلوم التجارية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر الطالب:

- بوسهل فوزي
- عمارة عصام الدين

الشعبة: العلوم التجارية

التخصـــص: مالية وتجارة دولية

بعنـــوان: دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الخارجية دراسة مقارنة بين الجزائر وقطر

ارخص بإيداع المذكرة المذكورة.

إمضاء الاستاذ المشرف

CamScanner